مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الثامن عشر - المجلد الثالث - علوم القرآن - كانون الأول / 2021م
doi.org/10.52866/esj.2021.03.18.06

هَمْزُ الوَاوِ عَلَىٰ غَيْرِ الأَصْلِ
في القراءات القرآنية -مواضعه وعلله-

د. علي حمد عبدالعزيز الشيخ حمد
كلية الإمام الأعظم الجامعة / قسم أصول الدين

مستخلص:

تتنوع الظواهر اللغوية التي تتسم بها أصوات ومفردات وتراكيب اللغة شعرًا ونثرًا، وليس بعيدًا أن تلوحَ آثار هذه الظواهر اللغوية –على تنوعها– في لغة القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ، وهمز الواو على غير الأصل واحدة من تلك الظواهر اللغوية الصوتية التي جاء لها عدد من الشواهد الشعرية والنثرية والقرآنية، وتناولها اللغويون والمفسرون بالتعليل والاحتجاج، وهنا جاء البحث الذي يحمل عنوان الظاهرة ليكشف عن مواطن هذا النوع من الهمز للواو في القراءات القرآنية، ويوضح أسبابه وعلله، ممهدًا لذلك الاستقراء والتعليل بتحرير أصول الظاهرة عند اللغوين المتقدمين من علماء العربية.

الكلمات المفتاحية: (همز، الواو، الأصل، القراءات القرآنية) .

Dr.. Ali Hamad Abdulaziz Sheikh Hamad
Imam Al-Azam University College / Department of
Fundamentals of Religion

Abstract :

The linguistic phenomena that characterize the sounds, vocabulary and structures of the language are varied in poetry and prose, and it is not far away that the effects of these linguistic phenomena - in their diversity - are evident in the language of the Qur'anic readings, including frequent and abnormal ones, and the waw spelling is one of those phonological linguistic phenomena that have a number of evidence Poetic, prose and Quranic, and the linguists and commentators dealt with it with reasoning and protest, and here came the research titled the phenomenon to reveal the location of this type of Hamz of the Waw in the Qur'anic readings, and explain its causes and justifications, paving the way for that induction and explanation by liberating the origins of the phenomenon when advanced linguists from Arab scholars.

Key words: Hamz, Al-Waw, Al-Asel, Quranic readings

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه وبعد:

فإن الدرس اللغوي العربي التراثي -مع تراكم الجهود العلمية حوله وتنوعها- لم يزل نشطًا ثريًّا إلى الحد الذي يُضيف جديدًا إلى مائدة المعرفة والبحث العلمي، ويزداد شرف هذا الدرس وتعلو رتبته عندما يكون مرتبطًا بأقدس نص عرفه الإنسان، القرآن الكريم الذي لا تفنى أسراره على مدار الزمان، وعلاقة الدرس العربي اللغوي بالقرآن الكريم علاقة وطيدة، لا يحتاج باحث إلى طويل تأمل في توثيقها وتحريرها وتوضيح أعماقها.

مشكلة البحث:

تُهمَزُ الكلمات في العربية في بعض الأحيان تبعًا لأصل الهمز في جذرها الاشتقاقي، وعلى هذا الوجه من الهمز لا يكون الأمر محتاجًا إلى البحث والتعليل، إذ الأصل في الكلمة الهمز، ووجود صوت الهمزة في مختلف الاشتقاقات له ما يبرره، وفي أحيانٍ أخرى يجري على بعض الألفاظ العربية همز حرفٍ من حروفها لعلَّةٍ ما، ومن هذا الأخير ظاهرة همز الواو في الكلمة وليس الهمز أصلًا فيها، فتُفسِّر هذا الهمز عللٌ لغويةٌ صوتية، يأتي البحث على بيانها، وقد جرت آثار هذه الظاهرة على عدد من الألفاظ القرآنية، من القراءات المتواترة والشاذة، مما يدفع الباحث حول هذا النوع من الهمز إلى بذل جهد لفهم هذه الظاهرة اللغوية الصوتية، واستقراء مواضعها، وتوضيح حدودها في معجم الألفاظ القرآنية.

أهداف البحث:

يسعى البحث بمجموع مادته إلى تحقيق هدفين مركزيين:

الأول: رصد مواضع وجود الألفاظ القرآنية الخاضعة لظاهرة «همز الواو على غير الأصل»، في حدود القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ، ونسبة هذه القراءات إلى من قرأ بها.

الثاني: الكشف عن علل وجود هذه الظاهرة في العربية والقراءات القرآنية، والاحتجاج لما وقع من الألفاظ القرآنية تحت تأثيرها، والاطلاع على أقوال المتقدمين من علماء العربية والتفسير حولها.

حدود البحث:

إذا أردنا تصور الحدود الكاملة لظاهرة الهمز على غير الأصل في اللغة عمومًا وفي القراءات القرآنية على وجه التحديد فإننا سنجد تحت هذه الظاهرة: همز الألف، وهمز الواو، وهمز الياء، يضاف إليها وجود الهمزة إقحامًا من غير إبدال، وبحثنا مقتصر على همز الواو دون غيرها، كما هو واضح من عنوان البحث؛ لتضييق مساحة الدراسة وضبطها وتيسير عملية الاستقراء.

وبقولنا: «على غير الأصل» يخرج من الألفاظ ما هُمز فيه الواو في قراءة والهمز أصل فيه، وأشرتُ إلى ذلك القيد لدفع التوهم أن همز بعض الكلمات في بعض القراءات القرآنية هو من أثر هذه الظاهرة الصوتية، كما في همز (هزؤا) و(كفؤا) و(جزءا)[1] ونحوها. ووجه عدم إدراج هذه الشواهد هو أن همزها على الأصل؛ إذ الهمزة حاضرة في أصل جذرها المعجمي.

(1) قُرئت بالواو وبالهمز، والهمز أصلٌ فيها والإبدال تخفيف. ينظر: معاني القراءات، الأزهري: 1/ 156، والحجة، ابن خالويه: 81-82، والمبسوط في القراءات العشر، النيسابوري: 130، والحجة، الفارسي: 2/ 101، والمفردات، الراغب: 718 و841، والقراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن: 1/ 223.

كما ويخرج عن دائرة البحث أيضاً ما أجيز همزه عربيةً ولم يُقرأ به، كما في لفظ (تَفَاؤُتٍ)[1] ونحوها؛ إذ المقصود من البحث رصد مواضع الظاهرة في القراءات المقروء بها والمنسوبة لأصحابها ولو على الشذوذ.

الدراسات السابقة:

بعد تتبع هذه الظاهرة اللغوية في الدراسات العلمية السابقة لهذا البحث لم أقف على دراسة علمية خاصة وشاملة حول همز الواو، تكشف عن أعماق هذه الظاهرة عند اللغويين وتوضح أسبابها، وترصد المواضع القرآنية التي جرت عليها ظاهرة الهمز وتوضح العلل في ذلك، غير أني رصدتُ ثلاث دراسات متضمنة لما له صلة بأصل الظاهرة -همز الواو على غير الأصل-، إلا أنَّ هذه الدراسات الثلاث لا تنكشف بها أعماق الظاهرة اللغوية، ولا تبين صورتها المتكاملة؛ لإيجاز الحديث عنها وتناثر شواهدها في هذه الدراسات.

■ **الدراسة الأولى**: دراسة الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن»، وذلك بعد مباحث «لمحات عن تخفيف الهمزة» أورد المؤلف عنوانات فرعيّة كـ «همز الألف وغيرها» و«همز الواو الساكنة بعد ضم» و«همز الواو المكسورة» و«حركة واو الجماعة»، وذكر تحتها عددًا من القراءات القرآنية مندرجة تحت ظاهرة همز الواو على غير الأصل[2].

■ **الدراسة الثانية**: في كتاب «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث» للدكتور عبدالصبور شاهين فصلٌ بعنوان «القراءات المهموزة»[3]، ذكر فيه المؤلف مجموعة من الشواهد التي تدخل في مفهوم ظاهرة همز الواو على غير أصل، مفرَّقة تلك الشواهد على عناوين فرعية كثيرة، ثم تبع ذلك إشارات سريعة إلى بعض أقوال اللغويين حولها.

■ **الدراسة الثالثة**: كتاب «الهمزة في العربية دراسة تاريخية مقارنة في الصوت والصرف والدلالة والقراءات القرآنية» من تأليف الدكتور درويش محمود جويدي. وقد تناول فيه المؤلف -مما يتعلق ببحثنا- قضية إبدال الهمز من بعض الحروف العربية ومنها الواو، وذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب، وفي الباب الخامس عرض المؤلف قضية «الهمزة في القراءات القرآنية»، مشيراً إلى منهج بعض القُرَّاء في الهمز، دون تقرير وتحرير هذه الظاهرة التي عليها مدار بحثنا.

وكل هذه الدراسات الثلاث سابقة الذكر لا تخرج عن سرد بعض مواضع هذا النوع من الهمز، أو الإشارة إلى بعض علله، وهنا قد جاء البحث مخصوصًا -بمنهج استقرائي تحليلي- ليتناول هذه الظاهرة الصوتية، مبينًا جذورها في الدرس العربي، ووجودها في الشعر والنثر، مع التوصيف الصوتي للواو وبيان صور وجوده في العربية؛ لينتقل البحث بعد إلى تتبع مواضع هذا الهمز في القراءات القرآنية، متواترها وشاذها، ثم التعليل والاحتجاج لذلك.

خطة البحث:

تضمن البحث الذي عنوانه «همز الواو على غير الأصل في القراءات القرآنية -مواضعه وعلله-» مبحثين بعد المقدمة، تتلوهما خاتمة تُلخص أبرز نتائج البحث، وقد عني المبحث الأول بدراسة صوت الواو في العربية، مرورًا بوصف صوتي للواو وتحديد مخرجه وأنواعه والتبدلات التي تعرض له في اللغة، وانتهاءً بهمزه في اللغة العربية.

---

(1) في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: 3] أجاز الزجاج في (تفَاوُتٍ): (تَفَاؤُتٍ) مهموز، تبدل الهمزة من الواو المضمومة. ولم يُقرأ به. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 5/ 198.

(2) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة: 7/ 510.

(3) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبدالصبور شاهين: 115-116.

أما المبحث الثاني من هذا البحث فقد اشتمل على دراسة مواضع همز الواو في القراءات القرآنية، بذكر الآيات المشتملة على الألفاظ المهموزة، مرتبة على ترتيب المصحف في الأولية، إلا ما احتيج إلى تقديم لأجل مماثلة بين آيتين أو غير ذلك، موثقًا القراءة بالهمز، والتصريح بمن قرأ بها، وموضحًا علة ذلك الهمز وأقوال اللغويين والمفسرين فيه.

والله أسأل بعد ذا التوفيق والسداد في البدء والختام، وهو المولى سبحانه والهادي إلى الرشاد، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول
صوت الواو في العربية

وصف الواو صوتياً:

الواو من الأصوات اللغوية التي لها صور متعددة في العربية، ضبطها المتقدمون من علماء العربية والتجويد، ووضعوا لها المصطلحات الدالة عليها، فنجد مثلا الواو المتحركة[1]، والواو المدية[2]، والواو اللينة[3]، وهي كذلك مُصَنَّفَةٌ عند الأصواتيين المُحدَثين على هذه التشكيلة الثلاثية، غير أنَّ المصطلحات الدالة عليها مختلفة، ومضطربة أيضًا، فالواو عندهم على ما يأتي:

أولًا: صوت صامت (w): في مثل: (وَاحد) أو (وَلد) ونحو ذلك. وهو في هذه الحالة صوتٌ شفوي مجهور[4]. ويُسمى عند بعض الأصواتيين (نصف حركة) semi-vowels أو من مجموعة (أنصاف الأصوات الصامتة) أو (أشباه الصوائت)[5].

وعند النطق بالواو -الذي هو من جنس (الأصوات الصامتة) في مثل (وَجد)- تنضم الشفتان، ويرتفع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، ويُسد الطريق إلى الأنف بأن يُرفع الحنك اللين، ويتذبذب الوتران الصوتيان. وهذه الواو (w) صوت مجهور شفوي حنكي قصي[6].

ومخرج الواو ليس الشفتين فقط كما وُصِفَ عند المتقدمين، بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك، غير أن الشفتين حين النطق به تستديران، وبعبارة أدق تكمل استدارتهما، ولعل وضوح استدارة الشفتين مع الواو هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين[7].

ثانياً: حركة -صائت طويل- (ū): في مثل: (نَدْنو/ أَدْعو / روح) والواو في هذه الحالة حركة خالصة على ما هو مقرر في الدرس الصوتي الحديث، وهو صوت مجهور أيضاً[8]. ويُطلق عليه بأنه حركة خلفية ضيقة[9].

---

(1) وهي الواو غير المدية كـ(وَلد) ومخرجها ما بين الشفتين معاً. ينظر: الكتاب، سيبويه: 4/ 433، والمقتضب، المبرد: 1/ 194، والنشر، ابن الجزري: 3/ 534، وهداية القاري، المرصفي: 1/ 69-70.

(2) وهي الواو الساكنة بعد ضم كـ(قولوا) ومخرجها الجوف وقيل: الشفتان وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه. وقيل مخرجها مخرج المتحركة. ينظر: الكتاب، سيبويه: 4/ 433، الرعاية، مكي القيسي: 125 و 142، والنشر، ابن الجزري: 3/ 527، وهداية القاري، المرصفي: 1/ 70 و 74.

(3) وهي الواو الساكنة بعد فتح كـ(يَوم). وإنما سميت بذلك لأنها تخرج في لين وقلة كُلفة، لكنها نقصت من جهة عدم مجانسة حركة ما قبلها. ينظر: الكتاب، سيبويه: 4/ 435، والرعاية، مكي القيسي: 126، وهداية القاري، المرصفي: 1/ 323.

(4) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبدالتواب: 43.

(5) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: 95 و 437، وعلم اللغة، محمود السعران: 179-180.

(6) ينظر: علم اللغة، محمود السعران: 150.

(7) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 44.

(8) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: 95-96 و 430، وعلم اللغة، محمود السعران: 153-154. ونشير إلى أنَّ الدراسات التشريحية أثبتت أنَّ الخلاف بين الصوائت الطويلة -حروف المد- والصوائت القصيرة -الحركات- حال كونها منعزلة ليس خلافًا في الكمية فقط، وإنما في الكيفية كذلك. ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر: 329.

(9) ينظر: علم الأصوات، كمال بشر: 466-469.

ثالثًا: صوت مركب (aw): في مثل: (يَوم / ثَور)، وفي مثل هذه الصورة لا فرق بين الواو والضمة (u) من حيث المخرج، إلا أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك في حالة النطق بالواو أضيق منه في حالة النطق بالضمة، فيُسمع للواو نوع ضعيف من الحفيف، يجعلها أشبه بالأصوات الساكنة، أما حين يُنظر إلى موضع اللسان معها، فيمكن أن نعده شبه صوت اللين (u)[1]. ويسميه بعضهم (صوت مركب)[2]، أو (نصف حركة)[3]، أو (نصف علة) أو (صوت علة مركب)[4]، أو «مركب هابط»[5].

وما يميز هذا الصوت عن سابقه التفاوت في الوضوح السمعي، ونسبة ضيق المجرى، والخواص الوظيفية لكلٍّ منهما[6].

ونستخلص من هذا أنَّ الواو المتحركة هو الصامت الشفوي المجهور، ويرمز له صوتياً بالرمز (w)، وأنَّ الواو الساكنة المدية هي المسماة بالحركة عند الأصواتيين المُحدَثين، ويرمز لهذا الصوت بالرمز (ū)، وأنَّ الواو اللينة الساكنة المفتوح ما قبلها هي ما يعرف بـ (شبه حركة) أو (الصائت المركب) في الدرس الصوتي الحديث، ويُرمز لهذا الصوت بالرمز (aw)[7].

التبدلات الصوتية للواو:

تطرأ على صوت الواو -على اختلاف صوره- مجموعة من التبدلات الصوتية في الفصحى، واللهجات العربية، واللغات السامية عمومًا، ويَعرِضُ له عدد من الظواهر اللغوية[8]، ومن تلك التبدلات التي عرفتها الفصحى ولهجاتها تحول هذا الصوت إلى ميم أو باء أو فاء أو ياء، ولذلك التحول شواهد لهجية كثيرة[9]. وقد تُهمز الواو بصورها المختلفة كما سيأتي.

وقد ذكر سيبويه (ت: 180هـ) عن بعض العرب إبدال الواو تاء فقال: «وربما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولا مضمومة، لأنَّ التاء من حروف الزيادة والبدل، كما أن الهمزة كذلك، وليس إبدال التاء في هذا بمطرد، فمن ذلك قولهم: تراثٌ، وإنما هي من ورث... ومن ذلك التخمة لأنها من الوخامة. والتكأة لأنها من توكأت. والتكلان لأنها من توكلت. والتجاه لأنها من واجهت»[10].

وفي العبرية والآرامية تتحول الواو في أول الكلمة إلى ياء، فمثلًا: الكلمة الحبشية (warḫ) التي تقابل في العربية (أَرَّخَ / وَرَّخَ) هي في العبرية (yēraḫ)، وفي الآرامية (yarḫā) وفي الآشورية القديمة (warḫu)[11].

همز الواو في العربية:

من المؤكد أنَّ الواو تُهمز في العربية الفصحى، وعلى هذا جاء البحث الذي يتناول هذه الظاهرة، ولهذا الهمز مجموعة من الصور التي يأتي عليها، إلا إنَّ الصرفيين واللغويين عمومًا فرَّقوا في هذا الهمز بين الواو المضمومة والواو المفتوحة والواو المكسورة، وذلك من حيث الجواز والمنع، والاطراد وعدمه، والكثرة والندرة في الاستعمال، وعلى هذا يمكن توزيع هذه الأحكام على ما يأتي:

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 43.
(2) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، موسكاتي وآخرون: 7.
(3) ينظر: علم الأصوات، كمال بشر: 437.
(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر: 330 و353.
(5) ينظر: فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان: 40.
(6) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر: 330.
(7) ينظر في الرموز الصوتية للأصوات العربية: الكتابة العربية والسامية، رمزي بعلبكي: 9-11.
(8) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 44.
(9) ذكرت الدكتورة آمنة الزعبي عددًا من الشواهد اللغوية لهذه التحولات، من العربية الفصحى واللغات السامية. ينظر: التغير التاريخي للأصوات، آمنة الزعبي: 149-150.
(10) الكتاب، سيبويه: 4/ 332.
(11) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب: 228.

أولًا: الواو المضمومة:

القاعدة التي تشيع عند الصرفيين هي أنَّ الواو المضمومة يجوز همزها باطِّراد، ويُفَرَّق في هذا الباب بين الضمِّ اللازم والضمِّ العارض، وفَرَّقوا أيضًا بين حركة بناء الكلمة وحركة الإعراب، ففي باب «ما كانت الواو فيه أولا وكانت فاءً» يقول سيبويه: «وذلك نحو: وعد يعد، ووجل يوجل.... اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوهٌ.

وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو: قؤولٍ ومؤونة، وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون: قوولٌ فلا يهمزون، ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تُحذَف وتُبدَل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجلد منها»[1].

وفي المنصف عن المازني (247هـ) قال: «كلَّما انضمتْ الواو من غير علَّة، فهمزها جائز في أيِّ موضع كانت، إلا أن تكون لامًا[2]وتكون ضمتها إعرابًا، أو تكون واوًا انضمت لالتقاء الساكنين[3]... فإنَّ همزة هذه الواو لا تجوز؛ لأنَّ الضمة لعلَّة وليست الضمَّة أصلًا»[4].

(1) الكتاب، سيبويه: 4/ 330-331.

(2) وفي هذا الشرط خلاف، فقد ذكر ابن السراج أن الهمزة قد تبدلُ من الواو إذا كانت لامًا نحو: كِسَاءٍ. وعزاء. ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: 3/ 245.

(3) واختلفوا في هذا الشرط أيضًا قال ابن السراج: «إلا واحدةً فإنَّهم اختلفوا فيها وهو قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [البقرة: 237] وما أَشبهها من واو الجمع فأجاز بعض الناس الهمزة وهم قليل والاختيار غير ما قَالوا». الأصول في النحو، ابن السراج: 3/ 245.

(4) المنصف، ابن جني: 211.

وعَقَّب ابن جني (ت: 392هـ) على قول المازني بقوله: «وجملة القول في هذه الواو أنها متى انضمَّت ضمًّا لازمًا غير عارض، فهمزها جائز حسن، نحو: (أُعِدَ) في (وُعِدَ) و(أُزِنَ) في (وُزِنَ) و(أَدْؤُر) في (أَدْوُر) و(سُرتُ سُؤورًا) في (سُوُور). ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: 11]، في (وُقِّتَتْ) وهي (فُعِّلَتْ) من الوقت.

وقالوا: (أُجوه) في (وُجوه)، ولم يجز مثل هذا في قولك: (هذه دَلْو)؛ لأنَّ الضمَّة عارضة يزيلها النصبُ والجرُّ، وكذلك قولك: (لوُ انطُلق بزيد لكان كذا وكذا)؛ فالضمَّة في الواو ليست لازمة؛ لأنَّها لالتقاء الساكنين، ولا تَتَوَهَّمْها حركة الهمزة إذا قلت: (اُنطُلِقَ)؛ لأنَّ هذه الهمزة لا تثبت في الوصل»[5].

وهمز الواو المضمومة بشروطها مُطَّرَد في العربية على الجواز، «سواء كانت الواو في أول الكلام أو في حشوه، كالواو في (وُجُوه) و(وُعِدَ) و(أَدْوُر) و(أَنوُر)، ويجوز في ذلك أن تقول: (أَوجه)، و(أُعِدَ)، و(أَدْؤُر)، و(أَنْؤُر)، فأنت في ذلك بالخيار إن شئت أقررتها على حالها وإن شئت أبدلتها همزة»[6].

ثم راح السيرافي (ت: 368هـ) يُفَسِّرُ سبب هذا الجنوح نحو الهمز في الواو المضمومة ويوضح اختيار الهمزة بديلًا عن الواو دون غيرها قائلًا: «وإنما جاز إبدالها همزة من قِبَل أنَّ الضمة كالواو، فإذا وقعت الواو على واو فكأنه قد اجتمعت واوان، والواو في نفسها مستثقلة، فتضاعف ثقلها بالضم فقلبت، واختير لها الهمزة من قِبَل أن الذي يُشاكل الواو من الحروف ويواخيها الياء والألف، فأما الألف فلا يصلح جعلها مكان الواو المضمومة، لأنها لا تكون إلا ساكنة، وأما الياء فسيثقل عليها الضم كاستثقاله على الواو إن كانت

(5) المنصف، ابن جني: 212.

(6) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 5/ 221.

الواو فيه أثقل، فاختاروا الهمزة، والهمزة تواخي الألف في المخرج وتواخي الياء والواو، لأنها تقلب إليهما وإلى الألف ويقلبن إليها»[1].

وعَلَّل ابن جني اطراد همز الواو المضمومة فقال: «فإن قيل: ولِمَ اطَّرد الهمز في الواو المضمومة؟ قيل: لأنَّ الضمَّة قد تجري مجرى الواو وهي واو صغيرة... وقد تحذف الواو للجزم كما تحذف الضمة في قولك: (لم يغزُ، ولم يدعُ)، فجرى ذلك مجرى: (لم يضرِبْ)، فلما كانت الحركة مضارعة للحرف... صارت الواو المضمومة بمنزلة الواوين، فجاز همزها من حيث وجب همز جمع (واصلة)، إذا قلت: (أَوَاصِل)، وأصلها في التقدير: (وَوَاصِل)، ولم يكن فيها ثقل الواوين، فتلزم الهمز لا غير. بل لما كانت الواو المضمومة مشبهة للواوين، جاز فيها الهمز وتركه ولم يكن في ثقل الواوين فتلزم الهمز»[2].

وذكر أبو علي الفارسي (ت: 377هـ) أنَّ «الواو الساكنة إذا انضمَّ ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة. قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان، قال: أخبرني الأخفش، قال: كان أبو حية النّميري يهمز كلَّ واو ساكنة قبلها ضمَّة»[3].

ثانياً: الواو المفتوحة:

وأمّا الواو المفتوحة ففي همزها يقول سيبويه: «ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل وناةٍ وأناةٍ، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطَّرداً حيث كان البدل يدخل فيما هو أخفُّ منه.

وقالوا: وجم وأجم، ووناةٌ وأناةٌ، وقالوا: أحدٌ وأصله وحدٌ؛ لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطرداً في المفتوحة»[4].

(1) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 5/ 221.
(2) المنصف، ابن جني: 213-214.
(3) الحجة، الفارسي: 1/ 239.
(4) الكتاب، سيبويه: 4/ 331.

وهنا يكمن الفرق في الاستعمال بين الواو المضمومة والواو المفتوحة في قضية الهمز، فهو مُطَّرِد في الأولى، قليلٌ أو غير مُطَّرِد في الثانية، قال ابن يعيش (ت: 643هـ) في الواو المفتوحة أيضًا: «أُبْدِل منها الهمزة أيضًا على قلّة وندرة، قالوا: (امرأةٌ أناةٌ)، وأصله: (وناةٌ): (فَعَلَةٌ) من (الوَني)، وهو الفتور، وهو ممّا يوصَف به النساء؛ لأنَّ المرأة إذا عَظُمتْ عَجِيزَتُها، ثقُلت عليها الحركة»[5].

وجعل ابن عصفور (ت: 669هـ) همز الواو المفتوحة سماعيٍّ محض، وعلَّل ذلك بعدم الاستثقال فقال: «وإنْ كانت مفتوحة لم تُهمز إلَّا حيث سُمِعَ؛ لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف، فكما لا تُستثقَل الألف والواو في نحو: عاوَدَ، وأمثاله، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة»[6].

وقال الإستراباذي (ت715هـ): «اعلم أن قياس الواو المفردة المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى صحيحة، فلو قلبت همزة كان على غير القياس، فيُحفَظ ولا يتُجاوَز»[7].

ثالثاً: الواو المكسورة:

الأصل في همز الواو المكسورة أنه سماعيٌّ، وهو وإنْ كثُر إلا أنَّه أضعفُ قياسًا من همز الواو المضمومة، وأقلُّ استعمالًا[8].

قال سيبويه: «ولكنّ ناساً كثيراً يُجرون الواو - إذا كانت مكسورة - مُجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً؛ كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في (ييجل) و(سيد) وأشباه ذلك، فمن ذلك قولهم: إسادةٌ وإعاءٌ. وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل[9]:

(5) شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 358. وينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: 1/ 106.
(6) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 222.
(7) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي: 2/ 730.
(8) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 358.
(9) ينظر: ديوان ابن مقبل: 279.

إلا الإفادةَ فاستولتْ رَكائِبَنا

عند الجبابيرِ بالبأساءِ والنعَمِ»[1].

قال السيرافي (ت: 385هـ): «الشاهد فيه أنه قلب الواو في (الوِفادة) همزة، وهي من: وَفَدَ يَفِدُ. والوِفادة: هي الوفود إلى الملوك والجبابرة»[2].

وقال أبو علي الفارسي معقبًا على وصف سيبويه للواو المكسورة بأنَّ همزها كثير، -كما نَقَلَ عن الفارسي وعن غيره ناظرُ الجيش (ت: 778هـ)-: «لا يريد سيبويه الاطراد، بل يريد أن همز الواو المكسورة أكثر من همز المفتوحة، وقال ابن عصفور: والصحيح اطّراد ذلك؛ لأنه قد جاء منه جملة صالحة للقياس عليه، وقال ابن الضائع: وردت منه ألفاظ كثيرة بالنظر إلى المفتوحة، قليلة بالنظر إلى المضمومة، فيُقَوِّي عندي الوقوف على ما سمع من ذلك»[3].

وقال ابن يعيش (ت: 643هـ): «واعلم أنّ أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السَّماع دون القياس، إلّا أبا عثمان، فإنّه كان يَطْرُد ذلك فيها إذا وقعت فاءً؛ لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى، فإنْ انكسر وسطُها لم يُجِز همزها، نحو: (طَوِيل)، و(طِويلة)»[4].

وما يُفرِّق الواو المكسورة عن الواو المضمومة في حكم همزها أن المضمومة تُهمز باطراد، أولًا كانت أو حشوًا، وأما المكسورة فـ «لم تقلب إلا إذا كانت أولًا، كقولهم في وِسادة: إسادة، وفي وِشاح: إشاح، ولا تُقلَبُ في غير الأول، لا يقال في معاون: معاين، وإنما كان القلب في المكسورة إذا كانت أولا فقط؛ لأنَّ المكسورة أخفُّ من المضمومة إذا كانت الضمة من جنس الواو، فلما كانت المضمومة أثقل جاز قلبها في كل موضع، ولم يجز قلب المكسورة في الحشو كما كان ذلك في الأول؛ لأنَّ الحشو أقوى من الأول، لا ترى أن الواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة قلبت إحداها لا غير»[5].

رابعاً: اجتماع واوين في أول الكلمة:

إذا التقت واوان في أول الكلمة لزم البدل في الواو الأولى؛ وذلك لأنهم كرهوا الجمع بينهما، نحو: أَوَاع جمع واعية، والأصل: وَوَاع[6]. وكذلك (أُوَلٌ) أصله: (وُوَلٌ)؛ لأنه (فُعَلٌ) من لفظ (أَوَّلَ)، و(أَوَّل) فاؤه وعينه واو، فقُلبت الواو الأُولى همزة[7].

قال ابن عصفور: «ولا يجوز في هذا وأمثاله إِلَّا الهمز»[9].

وهنا نلاحظ لزوم الهمز بلا خيار والحال هذه، وبهذا يختلف اجتماع الواوين في صدر الكلمة عن وجود واو مفردة أولًا أو حشوًا، سواء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، قال المبرد (ت: 285هـ): «وإِن التقت

(1) الكتاب، سيبويه: 4/ 331.

(2) شرح أبيات سيبويه، السيرافي: 2/ 359.

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: 10/ 5020. وينظر: شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش: 265-266، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 222.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 358. وقد لخَّص أبو حيان الخلاف في الهمزة المكسورة قائلًا: «ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدرة همزة فتقول: (إشاح) في (وشاح) وقال ابن مالك: هو مطرد على لغة، ولا أعلم أحدًا نص على أن ذلك لغة، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك مقيس، وهو مذهب الجمهور، وقال المبرد: لا يطرد، والقولان عن الجرمي، والمازني، ولو عرض كسر الواو، فقيل: (وي) على قول من أبدل، وأدغم، وكسر كما كسر في (رية) الذي أصله: (رؤية) فأبدل، وأدغم، وكسر، فمذهب سيبويه، جواز إبدال هذه الواو العارض كسرها همزة، فتقول: إي، وقال بعض أصحابنا: لا يجوز إبدالها همزة». ارتشاف الضرب، أبو حيان: 1/ 259.

(5) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 5/ 221. وقال المبرد: «فإن انكسرت الواو أولًا فهمزها جائز، ولا تهمزها مكسورة غير أول». المقتضب، المبرد: 1/ 94.

(6) ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني: 118.

(7) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 221.

(9) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 221.

في أَوَّل الكلمة واوان ليست إِحداهما للمدّ لم يكن بُدٌّ من همز الأولى، إِذ كنت مخيّرا في همز الواو إِذا انضمَّت، وذلك قولك في تصغير واصل: (أُوَيْصَل) وكان أَصلها (وُوَيْصِل)؛ لأَنَّ في وَاصل واوان»[1].

وقال أبو علي الفارسي: «ومتى اجتمعتا ولزمتا، وجب إبدال الأولى همزة»[2].

وتُهمز الواو عند اجتماع الواوين في أول الكلمة مع تحرك الواو الثانية... بخلاف ما إذا وقعت الواو الثانية فيه ساكنة نحو: وُورِيَ[3] من: وارى، فإن الأكثر على ألا تقلب الواو الأولى همزة؛ لقلة النقل ولسكون الواو الثانية[4].

أسباب همز الواو في العربية:

يهمز الواو في العربية شعرًا أو نثرًا لأسباب وعلل مختلفة، نصَّ عليها اللغويون في مدوناتهم، ويمكن جمعها فيما يأتي:

أولًا: ضَمُّ الواو وحده سبب كافٍ عند اللغويين لجواز همزه، بل وجوب همزه عند اجتماع واوين في أول الكلمة، قال المبرد: «فمتى انضمّت الواو من غير علَّة[5] فهمزها جائز»[6].

وقال ابن عصفور: «فإن كانت -أي: الواو- أوَّلًا فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أُخرى، فإن انضاف إليها أُخرى أُبدلت الأُولى همزةً... ولا يجوز في هذا وأمثاله إِلَّا الهمز»[7].

وقال السيوطي (ت: 911هـ) في ذلك: «وتبدل الهمزة أيضًا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة (فوعل) ولا مبدلة من همزة كـ (أواصل): جمع واصلة، أصله (وواصل)»[8].

ثانيًا: طلب التخفيف وتجنب الاستثقال: وهو مقصد تسعى له اللغات في جانبها المستعمل، قال ابن عصفور: «أُبدلت الأُولى أي: من الواوين في أول الكلمة همزةً، هروبًا من ثقل الواوين»[9].

وقال أيضًا: «فإن كانت -أي: الواو- مكسورة أو مضمومة جاز أن تُبدِل منها همزةً، فتقول في (وُعِدَ): أُعِدَ... وفي (وِسادة): إِسادة... وكذلك تفعل بكلِّ واو تقع أوَّلًا مكسورة أو مضمومة؛ وإِنَّما فعلتَ ذلك، لثقل الضَّمَّة والكسرة في الواو»[10].

ثالثًا: كراهة الجمع بين الأمثال: كما في اجتماع واوين في أول الكلمة، قال الإستراباذي: «وإنما قلبت الواو الأولى همزة لزومًا؛ لكراهتهم اجتماع الواوين في أول الكلمة مع تحرك الواو الثانية»[11].

ومثل ذلك اجتماع واو وضمة في محل واحد، قال ابن يعيش: «فلمَّا كان اجتماعُ الواوين يوجب الهمزة في نحو (واصِلةٍ) و(أواصِلَ)... كان اجتماعُ الواو مع الضمّة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه، حَطًّا لدرجة الفرع عن الأصل»[12].

رابعاً: التوهم والغلط: قال ابن جني في التعليق على همز شاهدٍ آتٍ ذكره: «هَمَزَ الواو الساكنة؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها»[13].

(1) المقتضب، المبرد: 1/ 94-95.
(2) التعليقة، الفارسي: 3/ 8.
(3) وردَّ بعضهم عدم الهمز في هذا الشاهد ونحوه -مع جواز همزه- إلى أن الواو الثانية غير لازمة؛ لأنّها بدل من ألف (وارَى) فلمّا كانت غير لازمة لم يجب الهمز. ينظر: شرح التصريف، الثمانيني: 490.
(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي: 2/ 727-728.
(5) والمراد بالعلة هنا حدوث الضم لأجل الإعراب أو التقاء الساكنين. ينظر: المقتضب، المبرد: 1/ 93.
(6) المقتضب، المبرد: 1/ 93.
(7) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 221.
(8) همع الهوامع، السيوطي: 3/ 467.
(9) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 221.
(10) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: 221.
(11) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي: 2/ 727.
(12) شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 353.
(13) المنصف، ابن جني: 311.

وقال الإستراباذي: «ولهذا الغلط في كلامهم نظائر، فإذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه»[1].

وقد يجتمع أكثر من سبب في موضع واحد، كما في (أُوَيْصِلٌ) الذي أصله (وُوَيْصِلٌ)، فقد هُمِزَتْ الواو الأولى لأسباب، قال ابن يعيش: «فالقلبُ هنا همزة له سببان: أحدهما اجتماعُ الواوين، والثاني انضمامُ الواو للتصغير»[2].

همز الواو في الشعر العربي:

وردت مجموعة من الكلمات في الشعر العربي مهموزة الواو على غير الأصل، وهو ما يندرج تحت ضوابط الظاهرة التي عليها مدار البحث، ومن ذلك:

- قول جرير[3]:

لَحَبَّ المُؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَىَ ... وجَعْدَةُ لو أَضَاء هُمُا الوَقُودُ

قال ابن جني: «ضمة الميم في (المُوقدان) و(مُوسى) لما جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها، والواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا هُمِزت»[4].

وقال في موضع آخر: «هَمَزَ الواو الساكنة؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها»[5].

وفي شرح الشافية وُصِفَ الهمز في البيت بالغلط، وأنه غير مقيس، فقال الإستراباذي: «ولهذا الغلط في كلامهم نظائر، فإذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه»[6].

- ومن همز الواو لانضمامها قول الراجز[7]:

لكلِّ دَهْرٍ قد لبسْتُ أثؤبا
حَتَّى اكْتَسَى الرَّأسُ قِناعاً أشيبا

قال ابن جني: ألا ترى أن الواو إذا انضمّت فرُّوا منها إلى الهمزة فقالوا: أَدْؤُر، وأَثْؤُب، وأنؤر، ومنه قول الراجز، فالهمز في الواو إذا انضمت مُطَّرد[8].

وقال ابن عصفور مُعَقِّبًا على الهمز في لفظ (أثؤب) الوارد في البيت: «وإنَّما قُلبت همزة لِما ذكرنا من استثقال الضَّمَّة في الواو، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان؛ لئلَّا يؤدِّي ذلك إلى التقاء الساكنين، ولو أمكن ذلك لم تُبدل همزةً»[9].

- ومن ذلك الهمز أيضًا قول الشاعر[10]:

فلما فَقَدْتُ الصَّوْتَ منهم وأُطْفِئَتْ
مصابِيحُ شُبَّتْ بالعشاء وأنـؤُرُ

قال ابن يعيش: إذا انضمّت الواو ضمًّا لازمًا، جاز إبدالها همزةً جوازًا حسنًا، وكان المتكلّم مُخيَّرًا بين الهمزة والأصل، ومنه همز (أنؤر) في البيت[11].

- ومِن همز الواو قول امرؤ القيس[12]:

ويُضْحِي فتيتُ المِسْك فَوْقَ فراشِها
نَؤومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

قال ابن الأنباري (ت: 328هـ): «فنؤوم: (فَعُول) من النوم، همز الواو لانضمامها»[13].

ومن ذلك الهمز قول امرؤ القيس يصف القبر[14]:

لِمَنْ زُحْلوقَةٌ زُلُّ ... بِهَا العَيْنان تَنْهلُ

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي: 4/ 430.
(2) شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 352.
(3) ديوان جرير: 116.
(4) الخصائص، ابن جني: 3/ 150.
(5) المنصف، ابن جني: 311.
(6) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي: 4/ 430.
(7) بيتان من الرجز نُسبت لمعروف بن عبد الرحمن . ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 1/ 245.
(8) ينظر: المنصف، ابن جني: 284.
(9) الممتع، ابن عصفور: 223.
(10) البيت لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. ينظر: المخصص، ابن سيده: 1/ 71، وإيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي: 2/ 766، وشرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 352.
(11) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 352.
(12) ديوان امرؤ القيس: 44.
(13) الأضداد، ابن الأنباري: 131.
(14) نسب إليه ولم أجده في ديوانه. ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد: 1/ 59، ولسان العرب، ابن منظور: 11/ 26، والمزهر، السيوطي: 2/ 83.

يُنَادِي الآخِرَ الأُلُّ ... أَلا حُلُّوا، أَلا حُلّوا

قال ابن سيده (ت: 458هـ): «إن شئت قلت إنما أراد الأول فبنى من الكلمة على مثال فُعْلٍ فقال: (وُلُّ)، ثم همز الواو لأنها مضمومة»[1].

وأنشدوا[2]:

أمّا الإفادةُ فاستَولَت رَكائبُها

عند الجَبابير بالبَأساء والنّعَم

قال ابن يعيش: قالوا: (وِفادةٌ)، و(إفادة)، ووجهُ ذلك أنّهم شبّهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة لأنّهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمّة[3].

المبحث الثاني
همز الواو في القراءات القرآنية

كما رَخَّصتْ قواعد اللغة ونُظُمُها الصوتية همز الواو في بعض المواضع اللغوية -شعرًا ونثرًا- خصوصًا في حال كون الواو مضمومةً وجاء ذلك عمليًّا في اللهجات العربية الفصيحة واللغات السامية أيضًا[4]، فقد جاء نظير هذا الهمز في بعض القراءات القرآنية، وفي عدة مواضع، في القراءات المتواترة والشاذة، وهي على ما يأتي مُرَتَّبَة على أولية ورودها في المصحف الشريف، إلا ما احتيج منها إلى تقديم لتشابه الألفاظ فإنه سيُقَدَّم، وهذه المواضع هي:

● **الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾** [البقرة: 4] قرأ أبو حيوة النميري الأعرابي (يؤقنون) بالهمز[5].

تعليل القراءة:

وجَّه ابن خالويه (ت: 370هـ) قراءة الهمز -يؤقنون- في هذا الموضع على أنها من قبيل همز ما ليس بمهموز، تشبيها له بما يُهمز، كما قالوا في غير القرآن: حَلَّأْتُ السَّوِيق، ورَثَأْتُ المَيِّتَ[6].

فالفعل (يوقنون): من (اليقين) وهو إزاحة الشك، وهو في الأصل من غير همز، من الجذر (يقن)، يُقال: يَقِنَ يَيْقَنُ يَقَناً فهو يَقِنٌ، وأيقن يُوقِن إيقاناً فهو مُوقِنٌ[7]. وأَيْقَنَه وأَيْقَنَ به وتَيَقَّنه واسْتَيْقَنه واسْتَيْقَن به وتَيَقَّنْت بالأَمر واسْتَيْقَنْت به كلّه بمعنى واحد، وصارت الياء واوًا في قولك: (مُوقِنٌ) للضَّمَّة قبلها، وإذا صغَّرته رددته إلى الأصل وقلت: (مُيَيْقِنٌ)[8].

وجعل بعضهم الضَمَّ الذي قبل الواو في (يُوقنون) سببًا في هذا الهمز، فقال الزمخشري (538هـ): «وقرأ أبو حية النميري (يؤقنون) بالهمز، جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه، فقلبها قلبَ واوِ (وُجُوه) و(وُقِّتَتْ)»[9].

وقال البيضاوي (ت: 691هـ): «وقرئ (يوقنون) بقلب الواو همزة؛ لضمِّ ما قبلها، إجراءً لها مجرى المضمومة في (وُجُوه) و(وُقِّتَتْ)»[10].

---

(1) المحكم، ابن سيده: 10/ 394.

(2) البيت لتميم بن أبي مقبل، وهو من شواهد سيبويه. ينظر: ديوان ابن مقبل: 279، والكتاب، سيبويه: 4/ 332، والمحكم، ابن سيده: 9/ 440، ولسان العرب، ابن منظور: 3/ 464.

(3) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 357.

(4) ينظر: اللغة النبطية، يحيى عبابنة: 176.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 10، وإعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 85، والكشاف، الزمخشري: 1/ 43، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 1/ 40.

(6) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 85. والمراد بـ«حَلَّأْتُ السَّوِيق»: حلَّيْتُ السَّوِيق، جعلته حلوًا، من الحلاوة. والسَّوِيق: الخَمْر، ويطلق أيضًا على دقيق الشَّعير أو القمح المَقْلُوّ. ينظر: العين، الخليل: 3/ 295، والصحاح، الجوهري: 1/ 45، والمخصص، ابن سيده: 1/ 437، وتاج العروس، الزبيدي: 25/ 480.

(7) ينظر: العين، الخليل: 5/ 220.

(8) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 13/ 457.

(9) الكشاف، الزمخشري: 1/ 43. فيُقال في (وُجوه): أُجوه، وفي (وُقِّتَتْ): (أُقِّتَتْ). وسيأتي تفصيله.

(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 1/ 40.

وهو نوع من الحمل على المجاورة، أو التحريك الافتراضي لأجل الجوار، وذلك بأن يُعطى الصوت الساكن حركة ما قبله تقديرًا فيأخذ حكمه، قال ابن جني: «إن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه»[1].

وقال ابن هشام (ت: 761هـ) في همز (يؤقنون) وأمثالها: «على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهُمزت كما قيل في (وُجُوه): أجوه»[2].

وقد تقرر عند الصرفيين في همز الواو، جواز همزه حال سكونه وضمِّ ما قبله، ما دام الضمُّ لازمًا لا عارضًا، قال أبو علي الفارسي: «والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة»[3]. وقال ابن جني: «والواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز»[4].

وفي الموسوعة القرآنية أنَّ وجه قراءة الهمز هي «أن الواو لما جاورت المضموم كانت كأن الضمة منها، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة»[5].

والواو المضمومة أو الساكنة بعد ضم يجوز همزها باطِّراد إذا تحققت فيها مجموعة شروط، وقد تحققت هذه الشروط في لفظ (يُوقنون)، قال ابن عادل (ت: 775هـ): «وقرئ: (يُؤْقِنُون) بهمز الواو، كأنهم جعلوا ضمةَ الياء على الواو؛ لأنَّ حركة الحرف بين يديه، والواو المضمومة يَطَّرِدُ قلبُها همزة بشروط:

منها ألاَّ تكون الحركة عارضةً، وألاَّ يمكن تخفيفها، وألاَّ يكون مُدغماً فيها، وألاّ تكون زائدة، على خلاف في هذا الأخير... فأجْرَوا الواو الساكنة المضموم ما قبلها مُجْرى المضمومة نفسها»[6].

(1) سر صناعة الإعراب، ابن جني: 1/ 94.
(2) مغني اللبيب، ابن هشام: 897.
(3) الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 1/ 239.
(4) المحتسب، ابن جني: 2/ 149.
(5) الموسوعة القرآنية، الأبياري: 5/ 47.
(6) اللباب، ابن عادل: 1/ 301. وينظر: الدر المصون، السمين الحلبي: 1/ 101.

• **الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾** [البقرة: 16] عن الكسائي قال: سمعت بعضهم يقرأ: (اشترؤا الضلالة)[7]. وقد حُكِي في الشذوذ عن أبي عمرو همزه[8]. وقال ابن خالويه: «الهمز لغة عن الكسائي»[9].

تعليل القراءة:

الأصل في تحريك الواو أو همزه في هذا الموضع هو التخلص من التقاء الساكنين، والساكنان في (اشتروا الضلالة) هما واو الضمير واللام الساكنة التي بعده، والمعهود الأكثر من لغة العرب في التخلص من الساكنين إما التحريك للساكن الأول أو الحذف، أو الهمز[10]، وقد تحركت الواو بالضم في قراءة العامة من القراء، قال أبو علي الفارسي: «إنَّ ضمّ الواو اتفاق»[11].

وعلة اختيار الضم دون غيره لسهولته في مثل هذا الموضع، كما قال ابن خالويه: «لما احتاج إلى حركة الواو حركها بحركة هي منها؛ لأنَّ الضمَّ فيها أسهل من الكسر»[12].

(7) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170، وجامع البيان في القراءات السبع، الداني: 2/ 844.
(8) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170، والحجة للقراء السبعة، الفارسي: 1/ 370.
(9) مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 10.
(10) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: 259، وشرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 286.
(11) الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 1/ 368. وينظر: السبعة، ابن مجاهد: 145. وقرأ يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق وأبو السَّمال بكسر الواو (اشترِوا الضَّلالة). وقال ابن جني: في هذه الواو ثلاث لغات: الضم، والكسر، والفتح. ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 54، والكامل في القراءات، الهذلي: 481.
(12) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: 92. وجعل مكي اختيار الضم لعلة أخرى فقال: «وحركت الواو في اشتروا لالتقاء الساكنين واختير لها الضم للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو (لو استقاموا) وقال :الفراء حركت

وذكر ابن جني أن قبيلة قيس تقول: (اشْتَرَءوا الضَّلالَةَ)، وقال بعض العرب: «عصئوا الله» مهموزة، على إجراء غير اللازم مجرى اللازم، وذلك أنه شبه حركة التقاء الساكنين -وليست بلازمة- بالضمة اللازمة في (أُقِّتَتْ) و(أَدْؤُر) و(أُجُوه)، إلا أنَّ همز نحو (اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ) من ضعيف ذلك[1].

وقال في المنصف: «فمن ضمَّ[2] فلئلا تشبه هذه الواوُ الواوَ التي في نحو قولك: (لو انطلقت لكان كذا وكذا) ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخفتها، والهمز في هذه الواو لا يجوز كما جاز في: (أقتت)؛ لأن الحركة غير لازمة إنما هي لالتقاء الساكنين»[3].

وكما ضَعَّف ابن جني لغة الهمز في القراءة هنا كذا جعله مكي القيسي (ت: 437هـ) من بعيد القراءة فقال: «وأجاز الكسائي همزها لانضمامها وفيه بُعد»[4].

وصَرَّح ابن خالويه بأنَّ ذلك لحنٌ عند البصريين فقال: «الهمز لغة عن الكسائي وهو عند البصريين لحن»[5].

وعدم جواز الهمز في هذا الموضع قال به العكبري (ت: 616هـ) أيضًا، مُبيِّنًا أنَّ العارض من الضم لا يأخذ حكم اللازم في جواز همز الواو، فقال: «ولا يجوز همز الواو؛ لأن ضمها غير لازم»[6]، وقال أيضًا: «وقد همزها قوم، شبهوها بالواو المضمومة ضما لازمًا نحو: أَثْؤُب»[7].

وقال ابن خالويه: «حُرِّكتْ الواو لسكونها وسكون ما بعدها. ولا يجوز همز هذه الواو إذ كانت حركتها عارضة لا لازمة»[8].

وقد وضَّح أبو علي الفارسي هذا الالتقاء بقوله: «الواو في (اشتروا) ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج التقت مع الساكن المبدل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركت الأوّل منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن تكون بالضمّ أو بالكسر، فصار الضمّ أولى بها؛ ليفصل بالضمّ بينها وبين واو (أو) و(لو)[9]، فحركت بالضمِّ دون الكسر لذلك. ومما يدل على تقدم التحرك بالضمِّ على الكسر لالتقاءيهما، أنّهم قد حرّكوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك بالضمِّ دون غيره»[10].

ويدل على تقرر ذلك في هذه الواو أنّهم شبهوا بها الواو التي في (أو) و(لو)، فحركوها بالضم تشبيها بقوله: (اشتروا الضّلالة). وكما شبهوا التي في (أو) بالتي تدل على الجمع، كذلك شبهوا التي للجمع بها فأجازوا فيها الكسر، كما أجازوا في: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: 42] الضمّ تشبيها بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه، كما أنّ الكسر في: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ﴾ [البقرة: 237] ليس بالوجه[11].

بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها وقال ابن كيسان الضمة في الواو أخف من الكسر فلذلك اختيرت إذ هي من جنسها، وقال الزجاج: اختير لها الضم إذ هي واو جمع فضمت كما ضمت النون في نحن إذ هو جمع أيضا». ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي: 1/ 80، وتحفة الأقران، أبو جعفر الأندلسي: 186.

(1) ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 55.

(2) أي الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237] و ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: 16] فقد قرئ الواو على ثلاثة أوجه: بالضم، وبالكسر، وبالفتح، والحركات كلها لالتقاء الساكنين. ينظر: المنصف، ابن جني: 213.

(3) المنصف، ابن جني: 213.

(4) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي: 1/ 80.

(5) مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 10.

(6) التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 2/ 1302.

(7) التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 1/ 32.

(8) إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170.

(9) واللغة في هذين الواوين الكسر حال التقاء الساكنين.

(10) ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 1/ 368.

(11) ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 1/ 369-370.

● **الموضع الثالث: في قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: 51] وقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص: 10] روى قطرب عن بعض القراء (مؤسى) بالهمز[1]. وفي سورة القصص قرأ أحمد بن موسى عن أبي عمرو (مؤسى) بهمزة بدل الواو[2].

وقال ابن خالويه: «قرأ الكسائي (مؤسى) بالهمزة»[3]. وقال الواحدي (ت: 468هـ) عن المازني والأخفش: «كان أبو حية النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة نحو: (مؤسى) وأشباهه»[4].

تعليل القراءة:

العلة التي يكاد يُطبق عليها المفسرون حول همز واو (موسى) هي أنَّ ضمَّ ما قبل الواو يُرَخِّصُ همزه، وأن الواو الساكنة إذا ما أريد ضمها فإنها تهمز، مع ما أشار إليه بعضهم من غرابة هذا الهمز في القراءة.

وقد ذكر ابن خالويه معنى اسم موسى، ثم ذكر أن الكسائي قرأ (مؤسى) بالهمزة، ثم قال: «وهذا حرف غريبٌ؛ فإن كان صحيحًا فيكون من مأست بين القوم إذا أفسدت بينهم، قال الهذلي[5]:

إما تـرى رأسـي أزرى بـه
مـأس زمـان ذي انتكـاث مؤوس

ويكون مفعلا من الأسوة، وهذه حرف غريب ما استخرجه أحد علمته غيري، فاعرفه فإنه حسنٌ»[6].

وقال أبو علي الفارسي: «والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة ... وتقدير ذلك أن الحركة لما كانت تلي الواو في (مؤسى) صارت كأنّها عليها، والواو إذا تحركت بالضمة أبدلت منها الهمزة»[7].

ووضَّح ابن جني أن في هذا الهمز نكتة تصريفية، حيث قال: «وأما همز (موسى) ففيه صنعة تصريفية؛ ذلك أن الساكن إذا جاور المتحرك فكثيرًا ما تقدر العرب أن تلك الحركة كأنها في الساكن، فكأن ضمة (موسى) في الواو. والواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز، كـ(أُعِدّ) و(أُجُوه)، وكذلك أيضًا قولهم في المرأة والكَمْأة: المراة والكَماة، فقلبوا الهمزة ألفا؛ لأنهم قدروا فتحة الهمزة في الراء والميم قبلها، فصار كأنه المرأة والكَمَأة، فقيل فيه: مرَاة وكَماة»[8].

● **الموضع الرابع: في قوله تعالى:** ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة: 168] و[الأنعام: 142] وقوله: ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النور: 21] قرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقتادة، والحسن، والأعمش، والأعرج، وعمر بن ميمون، وعمرو بن عبيد، وسلام: (خُطُؤات) بضمتين وهمزة[9]. إلا الأعمش والحسن فبإسكان الطاء[10].

تعليل القراءة:

صرَّح ابن جني بغلط القراءة ورفضها، قائلًا: «هي مرفوضة وغلط»[11]. وقال الأزهري (ت: 370هـ):

(1) ينظر: المحتسب، ابن جني: 2/ 148 .
(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري: 3/ 396، وأنوار التنزيل، البيضاوي: 4/ 173، وإرشاد العقل السليم، أبو السعود: 7/ 5، وروح المعاني، الآلوسي: 10/ 259.
(3) إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 64.
(4) التفسير البسيط، الواحدي: 2/ 66.
(5) لم أقف على قائلٍ لهذا البيت، وقد ورد ذكره في معجم العين من غير نسبة أيضًا. العين، الخليل: 7/ 324.
(6) إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 64.
(7) الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 1/ 239. وينظر: التفسير البسيط، الواحدي: 2/ 66، والكشاف، الزمخشري: 3/ 396.
(8) المحتسب، ابن جني: 2/ 149. وينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة: 254، و إرشاد العقل السليم، أبو السعود: 7/ 5.
(9) ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 117 و 2/ 105، والمحرر الوجيز، ابن عطية: 1/ 237، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 2/ 208.
(10) ينظر: كشف الأسرار، الكوروني: 1/ 340.
(11) المحتسب، ابن جني: 1/ 117.

«ما علمتُ أحدًا من قُرَّاء الأمصار قرأ بالهمز، ولا معنى له»[1].

ثم علَّل ابن جني ذلك الرفض بتوهم الاشتقاق في هذا الهمز، فقال: «أما الهمز في هذا الموضع فمردود؛ لأنه من خطوات لا من أخطأت، والذي يُصرف هذا إليه أن يكون كما تهمزه العرب ولا حظَّ له في الهمز، نحو: حَلَّأت السَّوِيقَ، ورَثَأْتُ رُوحي بأبيات، والذئب يستنشئ ريح الغنم.

والحمل على هذا فيه ضعف؛ إلا أن الذي فيه من طريق العذر أنه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلما تصور ذلك المعنى أَطلعت الهمزة رأسها، وقيل: (خُطُؤات)»[2].

وقد أشار ابن جني بقوله هذا إلى أن الهمز في اللفظ غير أصيل، وعلى هذا فلا مسوِّغ لهمزه، ثم إنَّ حملَ اللفظ على ظاهرة همز ما ليس بمهموز المعروفة عن بعض العرب فيه ضعف أيضًا كما يرى، مبينًا أن الحامل على هذا الهمز توهم الجذر (أخطأ) في المعنى، ومصدر ذلك التوهم والخلط هو ذكر الشيطان هنا، الذي يُتَصوَّر معه ابتداءً الخطأ والخطيئة.

وقد علل ابن عطية (ت542هـ) الهمز بأنَّ الاشتقاق من (الخطأ) وهو مهموز الأصل، فقال: «وذهب بهذه القراءة إلى أنها جمع خطأة من الخطأ لا من الخطو»[3]. وهو بعيد -وإن احتمل ذلك-؛ لأنَّ اللفظ واضح من الخطوات، ومفردها خطوة، وعليه قراءة العامة من القُرَّاء، ويبعد أن تكون من الخطيئة اشتقاقًا إلا تكلُّفًا.

قال الخليل (ت: 170هـ): «خَطَوْتُ خَطْوةً واحدةً، والاسم: الخُطْوةُ، وجمعها: خُطًى. وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ**﴾ [البقرة: 168] ومن خفَّف قال: خُطْوات أي: آثار الشيطان، أي: لا تقتدوا به. ومن هَمَزَ جعل الواحدة (خُطْأة) من الخَطيئة أي: مَأْثَماً»[4].

وحرَّر أبو حيان (ت: 745هـ) توجيه الهمز على الرأيين مُشككًا في حمل اللفظ على (الخُطأة) فقال: «واختلف في توجيه هذه القراءة فقيل: الهمزة أصل، وهو من الخطأ جمع خطأة، إن كان سمع، وإلا فتقديرا... وقيل: هو جمع خطوة، لكنه توهم ضمة الطاء أنها على الواو فهمز، لأن مثل ذلك قد يهمز»[5].

وفَرَّق بعضهم بين المعاني تبعًا للألفاظ فقال: خَطَوات جمع خَطْوة، وهي الفَعْلَة، والْخُطوة ما بين القدمين، والْخُطُوات كقولك: طرائق الشيطان، والْخَطَوات كقولك: أفعال الشيطان[6]. وفي التاج: «الخَطْوَة بالفتح: المَرَّة الواحدة، وجمعها خَطَواتٌ، بالتَّحريك»[7].

وأما (خُطُؤات) بالهمز فواحدها خُطْأَة؛ بمعنى الخَطَأ[8]. قال الأزهري (ت 370هـ): «قرأ بعضهم: (خُطُؤَات الشَّيطان) من الخطيئة: المأثم»[9]. وقال ابن سيده (ت 458هـ): «بالهمز في جمع خُطأة: فُعله من الخَطَأ»[10].

وقد تعلل الهمز عند غيرهم بوجه آخر، وهو أنَّ الهمز من تأثير فتحة الواو في (خُطُوَات)، فقال أبو حاتم: أرادوا إشباع الفتحة في الواو فانقلبت همزة[11].

والحقيقة الأقرب أن الجذر للكلمة هو من (الخطو) التي لا تشتمل على الهمز، فيكون الهمز في الواو على غير

(1) تهذيب اللغة، الأزهري: 7/ 207.
(2) المحتسب، ابن جني: 1/ 117.
(3) المحرر الوجيز، ابن عطية: 1/ 237.
(4) العين، الخليل: 4/ 292.
(5) البحر المحيط، أبو حيان: 2/ 101. وينظر: الدر المصون، السمين الحلبي: 2/ 224، واللباب، ابن عادل: 3/ 153.
(6) ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 117، والمفردات، الراغب: 288.
(7) تاج العروس، الزبيدي: 37/ 559.
(8) ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 233.
(9) تهذيب اللغة، الأزهري: 7/ 207.
(10) المخصص، ابن سيده: 4/ 52.
(11) ينظر: مجمع البيان، الطبرسي: 1/ 350.

الأصل، حملًا على الشبيه أو اتباعًا لقاعدة جواز همز الواو المفتوحة المقررة عند أهل اللغة.

● **الموضع الخامس: في قوله تعالى:** ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153] وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 135] قرأ بعض القراء (ولا تلؤون)، و(تَلْؤُوا) بهمز الواو المضمومة[1].

تعليل القراءة:

عُلِّلَت قراءة الهمز في (تلوون) على أنها لغة، وهي من قبيل همز الواو المضمومة على غير الأصل، فقال ابن عطية: «وقرأ بعض القُرَّاء (ولا تلؤون) بهمز الواو المضمومة، وهذه لغة، وقرأ بعضهم: (ولا تَلُون) بضم اللام وواو واحدة، وهي قراءة متركبة على لغة من همز الواو المضمومة، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت إحدى الواوين الساكنتين»[2].

وعلَّل أبو حيان الهمز بكراهة توالي الأمثال، مستبعدًا تخريج الهمز على أصل قاعدة جواز همز الواو المضمومة؛ لأنَّ الضمة في الواو غير لازمة، فقال: «وقرئ (تلؤون) بإبدال الواو همزة؛ وذلك لكراهة اجتماع الواوين، وقياس هذه الواو المضمومة أن لا تبدل همزة؛ لأنَّ الضمة فيها عارضة، ومتى وقعت الواو غير أول وهي مضمومة، فلا يجوز الإبدال منها همزة، إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الضمة لازمة. الثاني: أن لا تكون يمكن تخفيفها بالإسكان... ونبه بعض أصحابنا على شرط آخر وهو لا بد منه، وهو: أن لا يكون مدغما فيها نحو: تعوَّد، فلا يجوز فيه (تعؤَّد) بإبدال الواو المضمومة همزة. وزاد بعض النحويين شرطًا آخر وهو: أن لا تكون الواو زائدة نحو: الترهوك وهذا الشرط ليس مجمعًا عليه»[3].

ويرى الفراء (ت: 207هـ) أن الَّذِينَ قالوا (تَلُوا) أرادوا (تلؤوا) فيهمزون الواو لانضمامها، ثمَّ يتركون الهمز فيتحوّل إعراب الهمز إلى اللام فتسقط الهمزة، إلا أن يكون المعنى فيها: وإن تلوا ذلك، يريد: تتولّوه أَوْ تُعْرِضُوا عنه: أو تتركوه، فهو وجه[4]، والمعنى أنَّ الواو قد هُمزت أولًا، ثم سقطت الهمزة وبقيت حركتها على اللام قبلها، ثم سقطت أحدى الواوين.

وقال السمين الحلبي (756هـ): «إنه من لَوَى يَلْوي كقراءة الجماعة، إلاَّ أنَّ الواوَ المضومةَ قُلِبَتْ همزةً كقلبها في (أُجوه) و(أُقِّتَتْ)، ثم نُقِلت حركة هذه الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت فصار (تَلُون)»[5].

● **الموضع السادس: في قوله تعالى:** ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾ [النساء: 163] وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ﴾ [الأنعام: 84] وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾ [يوسف: 4] قرأ طلحة بن مُصَرِّف (يؤنس) و (يؤسف) بهمز الواو[6].

وقال ابن الجوزي (ت597هـ): «قرأ ابن مسعود، وقتادة، ويحيى بن يعمر، وطلحة: (يؤنِس) بكسر النون مهموزًا... وقرأ أبو المتوكل: (يؤنَس) بفتح النون مهموزاً... وقرأ عمرو بن دينار برفع النون مهموزاً»[7].

«وحكى أبو زيد الأنصاري عن العرب همزة مع الكسرة والضمّة والفتحة. وقال الفراء: يونس بضم النون من غير همز لغة أهل الحجاز، وبعض بني أسد

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 1/ 291، والمحرر الوجيز، ابن عطية: 1/ 526.
(2) المحرر الوجيز، ابن عطية: 1/ 526.
(3) البحر المحيط، أبو حيان: 3/ 385. وبعلة كراهة اجتماع الواوين قال الهروي. ينظر: حدائق الروح والريحان، الهروي: 5/ 198.
(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 1/ 291.
(5) الدر المصون، السمين الحلبي: 4/ 118.
(6) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 36، وإعراب القرآن، النحاس: 2/ 20 و 2/ 190، ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي: 1/ 377.
(7) زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي: 1/ 499.

يقول: (يؤنس) بالهمز»[1].

تعليل القراءة:

في لفظ (يونس) لغات متعددة منقولة عن العرب: قال الفيروزآبادي (ت: 817هـ): «فيه ثلاث لغات: ضمُّ نونه وفتحه وكسره»[2]: يونُس ويونَس ويونِس، وجعلها ابن عادل (ت: 775هـ) ستَّ لغات: أفصحها: واو خالصة ونون مضمومة، وهي لغة الحجاز، وحُكِيَ كسر النون بعد الواو، وحُكِي أيضاً فتحها، وحُكِي تثليث النون مع همز الواو، وحُكِيَ أنَّ ضمَّ النون مع الهمز لغةُ بعض بني أسدٍ[3].

وعلى هذا يكون الهمز لغة في واو (يونس)، ومع ضمِّ النون ينبغي أن يُقال: بأن الهمزة بدل من الواو؛ لانتفاء الفعلية مع ضم النون[4].

ونسب أبو حيان بعض اللغات في (يونس) إلى القبائل التي تنطقها فقال: «بكسر النون، وهي لغة لبعض العرب. وقرأ النخعي وابن وثاب بفتحها وهي لغة لبعض عقيل، وبعض العرب يهمز ويكسر، وبعض بني أسد يهمز ويضم النون، ولغة الحجاز ما قرأ به الجمهور من ترك الهمز وضم النون»[5].

والهمز في لفظ (يونس) مع كسر النون واجب عند بعضهم، لتناسب الاشتقاق، قال النحاس (ت: 338هـ): «وروي عن طلحة والأعمش وعاصم ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[يونس: 98] بكسر النون وكذا (يوسِف) بكسر السين. قال أبو حاتم: يجب إذا كسروا أن يهمزوا؛ لأنهم يتوهّمونه من آنس يؤنس وآسف يؤسف»[6].

وأما اشتقاق (يونس) فقد قيل: إنه مشتق، ووزنه (يُفْعِل) من آنَس يُؤْنِسُ إيناساً بمعنى أَبْصَر، قال الله تعالى: ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ [القصص: 29]، وقيل: من الأُنس ضدّ الوحشة، سُمِّيَ به لأُنسه بطاعة الله، أو لأنَّه أَبصر رُشْدَه في العبادة[7].

وذكر ابن عادل أنَّ الاشتقاق من (الأنس) وعلى هذا فالهمزة أصل فيه، والواو بدل، فقال: «جُعِلَ هذا الاسم مشتقاً من الأُنس، وإنما أُبْدلَتِ الهمزةُ واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها؛ ويدلُّ على ذلك مجيئه بالهمزة على الأصل في بعض اللغات»[8].

وقيل: إنه أعجمي غير مشتق، قال الفيروزآبادي: «وهو اسمُ علمٍ أَعجميّ ممتنع من الصَّرْف»[9]. وقال ابن عادل: «وإنما أُبْدلَتِ الهمزةُ واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها... وفيه نظرٌ، لأن هذا الاسم أعجميٌّ»[10].

ومثل ذلك الخلاف في لفظ (يوسف) فهو علم، قيل: أعجمي، وقيل: عربي مشتق من الأسف، وسمي به لأسف أبيه عليه أو أسفه على أبيه أو أسف من يراه على مفارقته لمزيد حسنه، وقد جاء فيه الضم والكسر مع الهمز أيضاً فيكون فيه ست لغات[11].

قال مكي القيسي: «وقرأ طلحة بن مصرف يؤسف بكسر السين والهمز، جعله عربيًّا على (يُفْعِل) من الأسف، لكنه لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وحكى أبو زيد (يُؤسَف) بفتح السين والهمز، جعله (يُفْعَل) من الأسف أيضًا، فهو عربي ولم ينصرف لما ذكرنا، ومن ضم السين جعله أعجميًّا لم ينصرف للتعريف والعجمة، وليس في كلام العرب (يُفْعُل)؛

(1) زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي: 1/ 499. ولم أجد ما نُسب للفراء في معانيه.
(2) بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادى: 6/ 53.
(3) ينظر: اللباب، ابن عادل: 7/ 132.
(4) ينظر: اللباب، ابن عادل: 7/ 132.
(5) البحر المحيط، أبو حيان: 4/ 137. وينظر: اللباب، ابن عادل: 7/ 132.
(6) إعراب القرآن، النحاس: 2/ 159.
(7) ينظر: بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادى: 6/ 53.
(8) ينظر: اللباب، ابن عادل: 7/ 132.
(9) بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادى: 6/ 53.
(10) ينظر: اللباب، ابن عادل: 7/ 132.
(11) ينظر: روح المعاني، الآلوسي: 6/ 370.

فلذلك لم يكن عربيًّا على هذا الوزن»[1].

● **الموضع السابع: في قوله تعالى:**

﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾ [هود: 5] قرأ عروة الأعشى (تَثْنِئَنَّ صدورُهم)، ورُوي عن عروة الأعشى أيضًا: (يَثْنِؤنَّ صُدُورَهُمْ)، وعن مجاهد وعمر بن حدير والأعشى أيضًا: (تَثْنَؤُنَّ صُدُورَهُمْ)[2]. وقرأ الأعمش (تَثْنَؤُونَ) بفتح الياء وسكون المثلثة وفتح النون وهمزة مضمومة وواوٍ ساكنةٍ بزنة (تَفْعَلُون) كـ(تَرْهَبُون)[3].

تعليل القراءة:

من الواضح أنَّ لقراءة الهمز في كلمة (يَثْنُونَ) صورًا أربع: (تَثْنِئَنَّ)، و(يَثْنِؤُنَّ)، و(تَثْنَؤُنَّ)، و(تَثْنَؤُونَ). ولقراءة (تَثْنِئَنَّ) تخريجان:

الأول: أنَّ أصل (تَثْنِئَنَّ): (تَثْنَوِنُّ)[4]، فقُلبتْ الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها، ومثله (إعاء) و(إشاح) في (وعاء) و(وشاح)، لَمَّا استثقلوا الكسرة على الواو أبدلوها همزة[5]. وهو همز للواو على غير الأصل.

والثاني: أنَّ وزنه (تَفْعَيِلّ) أو (تَفْعَلِلّ) من (الثِّنّ)، وهو ما هشَّ وضعف من النبات والكلأ، وذلك أنَّ (تَثْنَئِنَّ) مضارع لـ(اثْنَانَّ)، أصله: تثنانٌّ، مثل: احْمَارَّ واصفارَّ، فحركت الألف لسكونها وسكون النون الأولى؛ فانقلبت همزة، إذ من العرب من يقلب مثل هذه الألف همزة... فجاء مضارع (اثْنَأنَّ) على ذلك كقولك: (احْمَأرَّ يَحمَئِرُّ) كـ (اطمأنَّ - يَطْمَئِنُّ)[6]. فتكون القراءة على هذا التخريج من همز الألف على غير الأصل.

وأما قراءة (تَثْنَؤُنَ) بفتح التَّاءِ ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نُون مفتوحة ثم همزة مضمومة ثم نون مشددة، ومثلها قراءة (يَثْنَؤُنَّ) فقد خطأها ابن جني فقال: «وأما (يَثْنَؤُنَّ صُدُورَهُمْ) بالنصب وبالهمزة المضمومة فوَهْمٌ من حاكيه أو قارئه؛ لأنه لا يقال: ثنأت كذا بمعنى تَثْنَيْتُه»[7].

وقال غيره: (تَثْنَؤُنَ) مثل: (تَقْرَؤنَّ)، وهو من (ثَنَيْتُ)، إلاَّ أنَّه قلب الياء واواً؛ لأنَّ الضمة تُنافرها، فجعلت الحركة على مُجانِسها، فصار اللفظ (تَثْنَوونَ)، ثم قُلبت الواو المضمومة همزة، كقولهم: (أجُوه) في (وُجُوه) و(أقِّتَتْ) في (وقِّتَت) فصار (تَثْنَؤونَ)، فلمَّا أكَّد الفعل بنون التَّوكيد حُذفت نونُ الرَّفع فالتقى ساكنان: وهما واو الضمير والنون الأولى من نون التَّوكيد، فحذفت الواو وبقيت الضَّمةُ تدلُّ عليها؛ فصار (تَثْنَؤُنَّ)[8].

وأما قراءة (تَثْنَؤُونَ) فوزنه (تَفْعَلُون) كـ(تَرْهَبُون)، قال صاحبُ اللَّوامحِ: ولا أعرف وجهه يقال: (ثَنَيْتُ)، ولم أسمعْ (ثَنَأتُ)، ويجوز أنَّهُ قلب الياء ألفاً على لغة من يقول: (أعْطات) في (أعْطَيْتُ)، ثُمَّ همز الألف على لغة

---

(1) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي: 1/ 377.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 64، والمحتسب، ابن جني: 1/ 319، والكشاف، الزمخشري: 2/ 379، والمحرر الوجيز، ابن عطية: 3/ 151، واللباب، ابن عادل: 10/ 436.

(3) ينظر: اللباب، ابن عادل: 10/ 436، والبحر المحيط، أبو حيان: 6/ 122.

(4) قرأ ابن عباس وجعفر بن المغيرة وعروة وابن أبزى والأعمش: (تَثْنَوِنَّ)، ووزنه (تفعوْعل) من لفظ الثِّنّ، ومعناه أيضًا، وأصلها: تَثْنَوْنِنُ، أسكنت النون الأولى، ونقلت كسرتها على الواو، فأُدغمت النون في النون فصار (تَثْنَوِنَّ). ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 64، والمحتسب، ابن جني: 1/ 320، والمحرر الوجيز، ابن عطية: 3/ 151.

(5) ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 320، والبحر المحيط، أبو حيان: 6/ 122، واللباب، ابن عادل: 10/ 436.

(6) ينظر: المحتسب، ابن جني: 1/ 320، واللباب، ابن عادل: 10/ 436، والدر المصون، السمين الحلبي: 6/ 286-287.

(7) المحتسب، ابن جني: 1/ 320.

(8) ينظر: اللباب، ابن عادل: 10/ 436.

من يقول[1]: (ولا الضَّأْلين) [الفاتحة: 7][2].

● **الموضع الثامن: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾** [يوسف: 76] قرأ سعيد بن جبير وعيسى (من إعاء أخيه)[3].

تعليل القراءة:

جوَّز النحاس (ت: 338هـ) همز واو (وعاء) في غير القرآن، ونسب هذا النوع من الهمز إلى قبيلة هذيل، فقال: «ويجوز في غير القرآن (إعاء) مثل: (أقّتت) و (وقتت)، ويجوز (إعاء أخيه)، وهي لغة هذيل، ومثله (إكاف) و (وكاف)»[4]. قال الآلوسي (ت: 1270هـ): «وقلب الواو المكسورة في أول الكلمة همزة مُطَّرد في لغة هذيل»[5].

وقد ذكر سيبويه: أن «ناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولًا، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في (ييجل) و(سيدٍ) وأشباه ذلك. فمن ذلك قولهم: إسادة وإعاء»[6].

وفي تصريف المازني: «واعلم أنَّ الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطردًا فيها فيقولون في وسادة: إساءة، وفي وعاء: إعاء، وفي الوفادة: الإفادة»[7].

وذكر ابن عطية (ت: 542هـ) أنَّ همز الواو المكسورة شائع عند العرب، إلا أنه أقل شيوعًا في الاستعمال من همز الواو المضمومة، وقد جاء في همز المفتوحة: (أحد) في (وحد)[8].

وقال ابن جني في همز (وعاء) في الآية: «وأصله: (وِعاء)، فأبدلت الواو وإن كانت مكسورة همزة، كما قالوا في وِسَادة: إِسَادة، وفي وِجاح: إِجاح[9]؛ وهو السِّتر، وهمز وُعاء بالضم أقيس من همز المكسور الواو؛ فعليه يحسن بل يقول: (أُعاء أخيه). ومثله: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[المرسلات: 11]، وقالوا في وجوه: أُجُوه، وفي وُعِد: أُعِد، وقالوا: أُجْنَة، قال أبو حاتم: ولم يقولوا: وُجْنَة؛ بل ألزموها الهمز، وقد هُمزت الواو المفتوحة، قالوا: أَحَد، وأصله: وَحَد؛ أعني: أحد عشر ونحوها: من أحد وعشرين إلى فوق»[10].

وقد نسبت هذه الظاهرة إلى هذيل، بأنهم يُبدلون الواو المكسورة أول الكلمة همزةً باطِّراد[11].

ورشَّح السمين الحلبي (ت: 756هـ) أنَّ يكون استثقال اللفظ في كسر الواو هو السبب الذي أدّى إلى همز الواو فقال: «لَمَّا استثقلوا الكسرة على الواو أبدلوها همزة»[12].

(1) قرأ أيوب السختياني وعمرو بن عبيد، والحسن، وأبو السَّمَّال: (ولا الضَأَلِّين) بالهمز. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 9، والكشاف، الزمخشري: 1/ 17، والمحرر الوجيز، ابن عطية: 1/ 78 و 5/ 234، والمغني في القراءات، النَّوْزَاوَازِي: 1/ 370.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان:6/ 122، اللباب، ابن عادل: 10/ 436، والدر المصون، السمين الحلبي: 6/ 286-287.

(3) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 69، والمحتسب، ابن جني: 1/ 348، والكشاف، الزمخشري: 2/ 491، والبحر المحيط، أبو حيان: 6/ 306.

(4) إعراب القرآن، النحاس: 2/ 210.

(5) روح المعاني، الآلوسي: 7/ 28.

(6) الكتاب، سيبويه: 4/ 332.

(7) المنصف شرح كتاب التصريف، ابن جني: 228.

(8) المحرر الوجيز، ابن عطية: 3/ 265.

(9) الإجاحُ: الستُر، يقال: ليس بيني وبينه إجاح، أي: ستر، وقد يفتح ويضم -أَجاح وأُجاح-. يقال: جاء فلانٌ وما عليه أَجاحٌ، أي: شيء يَسْتُرُهُ. ينظر: العين، الخليل: 3/ 260، ومجمل اللغة، ابن فارس: 88.

(10) المحتسب، ابن جني: 1/ 348.

(11) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 6/ 306، والدر المصون، السمين الحلبي: 6/ 532-533، واللباب، ابن عادل: 11/ 168-169.

(12) الدر المصون، السمين الحلبي: 6/ 286.

● **الموضع التاسع: في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا﴾** [الكهف: 41] وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: 30] قرأ أبو المتوكّل وأبو الجوزاء (غُؤُورًا) بالضم والهمز على وزن (فُعُول)[1].

تعليل القراءة:

علل العكبري (ت: 616هـ) همز الواو في (غؤورًا) بعلتين: الأولى: ضم الواو ضمًّا لازمًا. الثانية: وقوع الواو بعدها[2]. على أنَّ الأصل -كما يُفهم من قول العكبري- (غُؤُورا) بواوين، الأولى منهما مضمومة ضمًّا أصليًّا، فهو عين الكلمة التي على وزن (فُعُول)، وهَمْزُ الواو المضمومة مُرَخَّص عند اللغويين كما مرَّ في تقرير مسألة همز الواو في العربية.

وقد جُعلت الواو في هذا الموضع أصلًا في اللفظ ثم همزت، قال السمين الحلبي: «قُرِىء (غُؤْوْراً)... على (فُعُول)، وجعل الهمزة منقلبة عن واو مضمومة»[3].

وشبَّه بعضهم المصدر (غؤورًا) بـقولهم: «غارت عينه غؤورًا»، وهذا يُشعِر بأن توجيه الهمز في القراءة على أنه حملٌ للفظ على لفظ آخر شبيه به توهمًا، قال أبو حيان: «وقرأتْ فرقة بضم الغين وهمز الواو، وبواو بعد الهمزة، فيكون غؤورا كما جاء في مصدر غارت عينه غؤورا»[4].

ولفظ (غُؤْوراً) بضمِّ الغين والهمزة وواو ساكنة هو مصدر (غار) كما هو الحال في لفظ (الغَور)، وهما مصدران وصف بهما للمبالغة، يُقال: غار الماءُ غُؤْوراً مثل: جَلَسَ جُلوساً[5]. كما جاء في مصدر: غارت عينه غؤورا[6]. ولكون الغور في الأصل مصدرًا وُصف به الواحد والجمع في قولهم: ماء غور ومياه غور[7].

وفي الفعل (غار) مصادر متنوعة قال السمين الحلبي: «وقد حصلت فروق في المصادر مع اتحاد الفعل، فيقال: غارت عينه غؤورًا، وغارت الشمس غيارًا، وغار الماء غورًا»[8].

وغَوْرُ كلِّ شيء: بُعْدُ قَعْره، وتقول: غار النجم غَوْراً إذا غاب، وغار المَاء يغور غَوْراً، إذا نضب. وغار الرجلُ على أَهله غِياراً وغَيْرَاً من الغَيرة إذا مارَهم. وغَار القمر، وغارت العين تغور غؤورا: دخلت في الرأس. وغارت الشمس غِيارًا: إذا غابت[9]. وقالوا: غار يَغور غُؤوراً: إذا غاب[10].

وتنوع المصادر والفعل واحد وارد في اللغة، كما قالوا: صبا يصبو: صَبْواً وصُبُوّاً وصِباً وصَباءً[11]. وقالوا: تَمَّ الشَّيْءُ يَتِمُّ تَمّاً وتُمّاً وتَمامةً وتَماماً وتِمامةً وتُماماً وتِماماً وتُمَّة[12]. ومكث: مَكْثا، ومُكْثا، ومُكُوثا، ومُكْثانا، ومِكِّيثى، مقصور، ومِكِّيثاء ممدود، ومَكْثة[13].

---

(1) ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي: 3/ 86، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: 2/ 1233، والبحر المحيط، أبو حيان: 7/ 180، والدر المصون، السمين الحلبي: 7/ 497، وروح المعاني، الآلوسي: 8/ 268.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 2/ 1233.

(3) الدر المصون، السمين الحلبي: 10/ 396. وينظر: اللباب، ابن عادل: 19/ 259.

(4) البحر المحيط، أبو حيان: 7/ 180.

(5) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي: 7/ 497، واللباب، ابن عادل: 12/ 494.

(6) ينظر: حدائق الروح والريحان، الأرمي: 16/ 376.

(7) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي: 3/ 180.

(8) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي: 3/ 180-181. وينظر: كتاب الألفاظ، ابن السكيت: 464.

(9) ينظر: العين، الخليل: 4/ 441، وجمهرة اللغة، ابن دريد: 2/ 783 و 2/ 1067، والمخصص، ابن سيده: 4/ 338، ولسان العرب، ابن منظور: 5/ 35.

(10) ينظر: المخصص، ابن سيده: 4/ 300.

(11) ينظر: المخصص، ابن سيده: 1/ 56، والمحكم، ابن سيده: 8/ 384.

(12) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 12/ 67.

(13) ينظر: ليس في كلام العرب، ابن خالويه: 59.

والذي يظهر من معاجم العربية أنَّ (الغؤور) وهو مصدر الفعل (غار) يجيء مع العين على الأكثر، وهنا مصدر الشذوذ في الهمز، و(الغَور) من غير همز وهو مصدر (غار) أيضًا يجيء مع الماء غالبًا، فيقال: غارت عينه غؤورًا، وغار الماء غَوْراً[1]. إلا أنَّ أبا عبيد قال: غار الماء يغور غؤورا، أي: ذهب في الأَرْض، أو سفل في الأرض[2]. وغارت الشمسُ غِياراً وغُؤُوراً[3]. فبذلك يقال مع الماء: غورًا وغؤورا وإن كان ليس غالبًا.

● **الموضع العاشر: في قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾** [مريم: 6] قرأ مجاهد (يرثني أُوَيْرِثٌ) وهو تصغيرُ (وارِث)، والأصل: (وُوَيْرِث) بواوين[4].

تعليل القراءة:

عُلِّلَتْ قراءة الهمز في (أُوَيْرِثٌ) بالتخلص من اجتماع الواوين أول الكلمة، فأصل (أُوَيْرِثٌ): (وُوَيْرِث)، قال ابن خالويه: «(أُوَيْرِثٌ): كأنه أراد (وُوَيْرِث)، فقُلبت الواو همزة لانضمامها واجتماعها مع الأخرى»[5].

وقد روعي في هذا الإبدال ما تقرر من قواعد الإبدال عند الصرفيين حال اجتماع الواوين في أول الكلمة، ولزوم همز الأولى منهما، قال السمين الحلبي: «وقرأ مجاهد (أُوَيْرِثٌ) وهو تصغيرُ (وارِث)، والأصل: (وُوَيْرِث) بواوين، وجب قلب أولاهما همزةً لاجتماعهما متحركتين أول كلمة، ونحو: (أُوَيْصِل) تصغير (واصل). والواو الثانية بدلٌ عن ألف فاعل. و(أُوَيْرِث) مصروفٌ»[6].

وجاء مصغرًا (أُوَيْرِثٌ) لصغر سنه، وهو مرفوعٌ على أنه فاعل يَرِثُنِي، وهذا يسمى التجريد في علم البيان؛ لأنه جُرِّد عن المذكور أولاً مع أنه المراد[7].

● **الموضع الحادي عشر: في قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾** [إبراهيم: 37] قرأ زيد بن علي (فاجعل إِفادة) على وزن إشارة[8]. وقرئ: (آفِدَةً)، على وزن (فَاعِلَة). و(أَفِدَّةٌ) على وزن (فَعِلَّةٌ)[9]. وقرأت أم الهيثم: (أَفْوِدَةٌ) بالواو المكسورة بدل الهمزة جمع (وَفِدٍ)[10].

تعليل القراءة:

وجَّه أبو حيان قراءة زيد بن علي (إفادة) على احتمالين: الأول: يجعلها من ظاهرة همز الواو على غيي الأصل، والثاني: يجعل الهمز أصلًا في اللفظ، فقال: «ويظهر أن الهمزة بدل من الواو المكسورة كما قالوا: إشاح في وشاح، فالوزن فعالة أي: فاجعل ذوي وفادة.

ويجوز أن يكون مصدر أفاد إفادة، أو ذوي إفادة، وهم الناس الذين يفيدون وينتفع بهم»[11].

(1) ينظر: العين، الخليل: 4/ 441، والبارع، القالي: 413، ومجمل اللغة، ابن فارس: 1/ 688.

(2) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: 8/ 163، والصحاح، الجوهري: 2/ 774، والمخصص، ابن سيده: 3/ 38.

(3) ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادى: 452.

(4) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 86، والدر المصون، السمين الحلبي: 7/ 568، واللباب، ابن عادل: 13/ 10. وقرأ ابن عباس والجحدري (وَارِثٌ) وعن الجحدري أيضًا بكسر الواو. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 86، وإعراب القراءات الشواذ، العكبري: 2/ 41.

(5) مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 86.

(6) الدر المصون، السمين الحلبي: 7/ 568.

(7) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي: 4/ 6.

(8) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 6/ 448، وروح المعاني، الآلوسي: 7/ 226.

(9) ينظر: الكشاف، الزمخشري: 2/ 559، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 3/ 201، والبحر المحيط، أبو حيان: 6/ 447.

(10) ينظر: الكشاف، الزمخشري: 2/ 559، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 3/ 201، والبحر المحيط، أبو حيان: 6/ 447.

(11) البحر المحيط، أبو حيان: 6/ 448. وقد فسَّر الرازي الآية بالمعنيين فقال: «إن هذا الدعاء جامع للدين والدنيا. أما الدين فلأنه يدخل فيه ميل الناس إلى الذهاب إلى تلك البلدة بسبب النسك والطاعة لله تعالى. وأما الدنيا: فلأنه يدخل فيه ميل الناس إلى نقل المعاشات إليهم بسبب التجارات،

والتخريج الأول لقراءة (إفادة) هو الذي يُناسب المعنى المراد من الآية، ويتسق مع كل القراءات في هذا اللفظ، وهو الأقرب، بأنَّ اللفظ مشتق من الوفادة، فهو من دعاء إبراهيم عليه السلام للبيت الحرام، بأن يقصده الناس جُموعًا ويَفِدُون إليه وفودًا، وتهواه قلوبهم.

قال الطبري (ت: 310هـ): «يخبر بذلك تعالى ذكره عن خليله إبراهيم أنه سأله في دعائه أن يجعل قلوب بعض خلقه تنزع إلى مساكن ذريته الذين أسكنهم بواد غير ذي زرع عند بيته المحرَّم، وذلك منه دعاء لهم بأن يرزقهم حج بيته الحرام»[1].

والإفادة والوِفادة مصدران من الجذر (وفد)، يُقال: وَفَدَ عليه، وإليه، وَفْداً، ووُفُوداً، ووِفادَةً، وإفادَةً، بمعنى: قَدِمَ[2]. وهو من إبدال الواو المكسورة همزة، جاء في المخصص ممَّا يُقال بالهمز مرّة وبالواو أخرى: (إسادة) في (وِسادة)، و(إفادَة) في (وِفادة)[3].

ومن ذلك قول سيبويه مما نقله عن العرب في هذا الإبدال: «سمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل:

إلا الإفادةَ فاستولتْ رَكائِبَنا

عند الجبابيرِ بالبأساءِ والنعَمِ»[4].

قال السيرافي (ت: 385هـ): «الشاهد فيه أنه قلب الواو في (الوِفادة) همزة، وهي من: وَفَدَ يَفِدُ. والوِفادة: هي الوفود إلى الملوك والجبابرة»[5].

و قراءة (آفدة) تحتمل وجهين[6]:

الأول: أن يكون من القلب -مقلوب أفئدة- كقولك: آدر، في أدؤر. والثاني: أن يكون اسم فاعلة من أفدت الرحلة إذا عجلت، أي: جماعة أو جماعات يرتحلون إليهم ويعجلون نحوهم.

وفي قراءة (أَفِدَّةٌ) وجهين أيضًا[7]: أن يكون جمع (فؤاد) وذلك بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وهو الفاء، وإن كان تسهيلها بين بين هو الوجه، وأن يكون اسم فاعل من أفد كما تقول: فَرِحَ فهو فَرِحٌ.

● **الموضع الثاني عشر: في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾** [سبأ: 52] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية (التَّنَاؤُشُ) بالهمز، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص (التناوش) غير مهموز[8].

تعليل القراءة:

لفظ (التناوش) غير مهموز من حيث الأصل[9]،

فلأجل هذا الميل يتسع عيشهم، ويكثر طعامهم ولباسهم». مفاتيح الغيب، الرازي: 19/ 105.

(1) جامع البيان، الطبري: 17/ 25.

(2) ينظر: المحكم، ابن سيده: 9/ 440.

(3) ينظر: المخصص، ابن سيده: 4/ 203.

(4) الكتاب، سيبويه: 4/ 331. وقد سبق تخريج البيت.

(5) شرح أبيات سيبويه، السيرافي: 2/ 359.

(6) ينظر: الكشاف، الزمخشري: 2/ 559، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 3/ 201.

(7) ينظر: الكشاف، الزمخشري: 2/ 559، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 3/ 201، والبحر المحيط، أبو حيان: 6/ 447.

(8) ينظر: جامع البيان، الطبري: 20/ 425، والسبعة، ابن مجاهد: 530، والمبسوط، النيسابوري: 365، والكنز في القراءات العشر، الواسطي: 2/ 614، والنشر، ابن الجزري: 5/ 1864، وإتحاف فضلاء البشر، البناء: 461.

(9) ويرى الباقولي أن الأصل في اللفظ هو الهمز، مأخوذ من (النَّئيش). وأنَّ من قال: (التناوُش): فإنه يكون على تليين الهمزة وإبدالها واواً. وجوَّز الباقولي أن يكون الأصل في اللفظ الواو والهمز بدل. وعلَّق الدكتور محمد الدالي محقق الكتاب على القول بأن الهمز أصل في اللفظ فقال: «هذا قول لم يتقدمه إليه أحد فيما أعلم، وتابعه عليه الطبرسي وأبو البركات اللذان أخذا منه من غير تصريح». ولم أجد للطبرسي تصريحًا في أصالة الهمزة في لفظ (التناوش)، أما أبو البركات الأنباري فقد صرَّح بأنَّ من قرأ بالهمزة قد جاء به على الأصل، والأصل في (التناوش) الهمز. ينظر: كشف المشكلات، الباقولي: 2/ 1102، ومجمع البيان، الطبرسي: 8/ 172، والبيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري: 2/ 284، ورموز الكنوز، الرّسْعَني: 6/ 263-264.

مأخوذ من (النوش) وهو التناول، يقال: ناشَ يَنُوشُ، ونُشْتُ أَنُوشُ نَوْشًا إذا تناولتُ، ويقال تَناوَشَ القوم إذا تناول بعضهم بعضًا ولم يقربوا كل القرب[1].

ويقال للقوم في الحرب، إذا دنا بعضهم إلى الرماح ولم يتلاقوا: قد تناوش القوم[2].

وأنشدوا منه[3]:

وهي تَنُوشُ الحوض نوشًا من علا[4]

وقالوا أيضًا:

تَنُوشُ البُرِيرَ حيثُ نال اهتَصَارُهَا[5]

قال أبو علي الفارسي: «فمن لم يهمز جعله فاعلًا من النوش الذي هو التناول»[6].

ولما تقرر أنَّ الواو أصلٌ في اللفظ فإنَّ الهمز في (التناؤش) محتاج إلى التعليل، وهو محتمل لأمرين[7]:

الأول: أن يكون اللفظ مشتقًا من (النَّوش) بالواو، إلّا أنّه أبدل من الواو الهمزة لانضمامها مثل: (أقتت)، و(أدؤر)، ونحو ذلك، فيكون من باب همز الواو على غير الأصل.

قال النحاس: من الوجوه «أن يكون الأصل غير مهموز ثم همزت الواو؛ لأنَّ الحركة فيها خفية، وذلك كثير في كلام العرب، وفي المصحف الذي نقلته الجماعة عن الجماعة ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: 11]، والأصل (وقّتت)؛ لأنه مشتق من الوقت. ويقال في جمع دار: أدؤر»[8]. وقال أيضاً: «يجوز أن تهمز الواو لانضمامها ويكون بمعنى الأول»[9].

وفي معاني الأزهري (ت: 370هـ): «ويجوز أن يكون (التناؤش) مهموزًا؛ لأن واو (التناوش) مضمومة، وكل واو مضمومة ضمتها لازمة إن شئت أبدلت منها همزة، وإن شئت لم تبدل، نحو: أدؤر، جمع: الدار، ويجوز: أدوُر»[10].

ولم يرتضِ الآلوسي هذا التخريج، وذكر أن قاعدة همز الواو المضمومة ليس على إطلاقها، وكذلك استدرك أبو حيان على القاعدة[11]؛ إذ لا يجوز ذلك الهمز في الواو المتوسطة إذا كانت مدغما فيها، نحو: (تعوُّد) و(تعوُّذ) مصدرين، ولا إذا صحت في الفعل نحو: (ترهوَك ترهوُكًا) وتعاون تعاوُنًا، وعلى هذا لا يصح التخريج المذكور؛ لأنَّ التناوش كالتعاون، في أنَّ واوه قد صحت في الفعل؛ إذ تقول: تناوش فلا يُهمز[12].

الثاني: أن يكون من (النّأش) وهو الطلب، والهمزة فيه عين الكلمة، قال رؤبة:

أقحمني جار أبي الخاموش

إليك نأش القدر النّئوش[13]

(1) ينظر: معاني القرآن، النحاس: 5/ 428، ومعاني القراءات، الأزهري: 2/ 297.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري: 20/ 426.

(3) ينظر: الحجة، الفارسي: 6/ 23.

(4) بيت من الرجز نسبه صاحب اللسان لغَيلان بن حُرَيث الرَّبَعِيُّ. ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 17/ 431. ونسبه الفارابي لأبي النجم العجلي في معجم ديوان الأدب: 4/ 22. وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: 3/ 453.

(5) عجز بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، والبيت بتمامه (فَمَا أُمُّ خِشفٍ بالعَلايَة فارِد ... تنوش البرير حَيْثُ نَالَ اهتصارها). ينظر: ديوان أبي ذؤيب: 64. وينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: 2/ 355 و 8/ 126، ولسان العرب، ابن منظور: 6/ 362 و 15/ 92.

(6) الحجة، الفارسي: 6/ 24.

(7) ينظر: الحجة، الفارسي: 6/ 24.

(8) إعراب القرآن، النحاس: 3/ 242-243.

(9) معاني القرآن، النحاس: 5/ 429. ويرى بعضهم أنَّ (التناوش) بلا همز: التَّناول، و(التَّنَاؤُش) بالهمز: البطؤ أو التَّأخير أو التناول من بُعد. ينظر: ياقوتة الصراط، غلام ثعلب: 416، وحجة القراءات، ابن زنجلة: 591، وشرح طيبة النشر، النُّوَيري: 2/ 517.

(10) معاني القراءات، الأزهري: 2/ 297. وينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 4/ 259، وحجة القراءات، ابن زنجلة: 591.

(11) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 8/ 566.

(12) ينظر: روح المعاني، الآلوسي: 11/ 331.

(13) هما بيتان في الديوان بلفظ: (كم ساقَ من دار امري

وفسّره أبو عبيدة بطلب القدر، وحكى أبو الحسن أيضًا عن يونس قال أبو الحسن: ولم أر العرب تعرفه[1].

وأنشدوا أيضًا[2]:

تَمَنَّى نَئِيْشاً أَنْ يكونُ مُطاعِناً

وقد حَدَثَتْ بعد الأمورِ أمورُ[3]

وقال النحاس في تفسير الهمز على الوجه الثاني: قد «يكون مشتقًا من (النئيش) وهو الحركة في الإبطاء، أي: من أين لهم الحركة فيما قد بَعُدَ وقد كفروا به من قبل؟»[4].

وقال الطبري: «(التَّنَاؤُشُ) بالهمز، بمعنى: التنؤُّش، وهو الإبطاء، يقال منه: تناءشت الشيء: أخذته من بعيد، ونشته: أخذته من قريب»[5].

وجعل الداني (ت: 444هـ) هذا الهمز ونحوه من اختلاف اللغات[6]، ونسب الفراء لغة الهمز في (التناؤش) إلى النجديين، مبينًا اشتقاق اللفظ على الوجهين فقال: «(التَّنَاؤُشُ)، يهمزه أهل نجد، ولا يهمزه أهل الحجاز، يجعلونه من (نُشْتُ)، قال الشاعرُ[7]:

فَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنَ عَلَا

نَـوْشًا بِـــهِ تَقْطَعُ أَجْـــوَازَ الْفَلَا

وَسَطَ الأَرَضِينَ.

ومن همزه جعله من (نَأَشْتُ) و(انْتَأَشْتُ)، والعرب تقول: (جِئتَ نَئِيشًا)، أي: بطيًّا. قال الشاعرُ[8]:

وَجِئْتَ نَئِيشًا بَعْدَمَا فَاتَكَ الْخُبَرُ»[9].

وقال أيضًا: «وقد يجوز همزها وهي من (نُشتُ)؛ لانضمام الواو، يعني التناوش»[10].

وقد استبعد أبو عبيد (ت: 224هـ) القراءة بالهمز؛ لأنَّ (التناؤش): البعد، فكيف يكون وأنّى لهم البعد من مكان بعيد؟[11]. ورد النحاس على ذلك الاستبعاد بقوله: «والقراءة جائزة حسنة ولها وجهان في كلام العرب، ولا يتناول بها هذا المتناول البعيد»[12].

وأشار النحاس أيضًا إلى استنكار أهل اللغة لهذا الهمز فقال: «وقرأ الكوفيون (التناؤش) بالهمز وأنكره بعض أهل اللغة»[13].

والذي يتوجه في القراءتين ما قاله الطبري: «والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان في قراء الأمصار، متقاربتا المعنى»[14].

● **الموضع الثالث عشر: في قوله تعالى:** ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: 60] قرأ أُبَيٌّ بن كعب (أُجُوهَهُم) بهمز بدل الواو[15].

تعليل القراءة:

همز الواو في (وُجُوههم) محمول على أصل قاعدة

جحيش ... إليك نأشُ القَدَرِ النَؤوشِ) و(أقحمني جار أبي الخابوش ... كالنسر في جيش من الجيوش). أشعار الهذليين: 77-78.

(1) ينظر: الحجة، الفارسي: 6/ 24.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري: 2/ 297.

(3) البيت نسبه ابن السكيت وابن منظور إلى نهشل بن حري. ينظر: كتاب الألفاظ، ابن السكيت: 203، ولسان العرب، ابن منظور: 6/ 349.

(4) إعراب القرآن، النحاس: 3/ 243.

(5) جامع البيان، الطبري: 20/ 425.

(6) الأحرف السبعة للقرآن، الداني: 42.

(7) الشاعر هو غيلان بن حريث وقد سبق تخريج البيت.

(8) البيت في معاني القرآن، الفراء: 2/ 365، وتهذيب اللغة، الأزهري: 11/ 286، ولسان العرب، ابن منظور: 6/ 361. ولم يُنسب إلى قائل.

(9) فيه لغات القرآن، الفراء: 119-120. وينظر: معاني القرآن، الفراء: 2/ 365.

(10) معاني القرآن، الفراء: 2/ 365.

(11) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 3/ 242.

(12) إعراب القرآن، النحاس: 3/ 242.

(13) معاني القرآن، النحاس: 5/ 429.

(14) جامع البيان، الطبري: 20/ 426.

(15) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 132، والبحر المحيط، أبو حيان: 9/ 216، وروح المعاني، الآلوسي: 12/ 275.

جواز همز الواو المضمومة ضمًّا لازمًا، قال ابن جني: «وجملة القول في هذه الواو أنها متى انضمَّت ضمًّا لازمًا غير عارض، فهمزها جائز حسن، نحو: (أُعِدَ) في (وُعِدَ) و(أُزِنَ) في (وُزِنَ) ... وقالوا: (أُجوه) في (وُجوه)»[1].

وهذا النحو من الهمز لغة فصحية معروفة عن العرب، وهي عادةٌ كثيرة الشواهد، يقول السمين الحلبي: «وقرأ أُبَيٌّ: (أُجوهُهم) بقلب الواو همزة، وهو فصيحٌ نحو: ﴿أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: 11] وبابه»[2].

وقال الفيروزآبادي: «أبدلوا الواو همزةً على عادتهم في الواوات الواقعة في أوائل الكلم، كما في: أجوه ووجوه، وإشاح ووشاح، وامرأة أناة ووناة»[3].

وعلة هذا الهمز التخفيف وتجنب الثقل في اللفظ، كما قرر ذلك الفراء حين قال: «يقولون: هذه أجوه حسان، بالهمز؛ وذلك لأنَّ ضمة الواو ثقيلة، كما كان كسر الياء ثقيلاً»[4].

وجَوَّزَ النحاس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: 106] همز واو (وجوه) كما هُمِزَ في (أقِّتت)[5].

● **الموضع الرابع عشر: في قوله تعالى:** ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: 33] وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: 29] قرأ ابن كثير من السبعة وحده في رواية قنبل بهمز الواو (بالسؤق) [6] و(سؤقه)، والباقون بواو من غير همز[7].

(1) المنصف، ابن جني: 212.
(2) الدر المصون، السمين الحلبي: 9/ 438.
(3) بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي: 2/ 92.
(4) معاني القرآن، الفراء: 3/ 223.
(5) إعراب القرآن، النحاس: 1/ 174.
(6) وعن ابن كثير: (بالسؤوق) بواو بعد الهمزة. ينظر: النشر، ابن الجزري: 5/ 1838.
(7) ومثل ذلك همز الألف في كلمة (سأقيها) من قوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ [النمل: 44]. ينظر: السبعة، ابن مجاهد: 483، والعنوان في القراءات السبع، السرقسطي: 163، والنشر، ابن الجزري: 5/ 1838.
(8) النشر، ابن الجزري: 5/ 1838.
(9) حجة القراءات، ابن زنجلة: 530.
(10) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: 272.
(11) الكشاف، الزمخشري: 3/ 370.

تعليل القراءة:

علل ابن الجزري (ت: 833هـ) الهمز في القراءة بأنَّه «على لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حية النميري... وقال أبو حيان: بل همزها لغة فيها. قلتُ -ابن الجزري-: وهذا هو الصحيح والله أعلم»[8].

وقال ابن زنجلة (ت: 403هـ): «قرأ القوَّاس (عَن سَأقَيهَا) بِالْهَمْز، وقرأ الباقون بترك الهمز وهما مثل: كاس وياس وساق، والعرب تهمز ما لا يهمز تشبيهًا بما يهمز، فـ (كاس وياس وساق) وزنها واحد يشبه بعضها ببعض، أَلا ترى أَن العرب تقول: حلأت السويق، وَالْأَصْل حليت، تشبيهًا بـ حلأت الْإِنْسان عن المال والإبل»[9].

وجاء عند ابن خالويه وجهان لتعليل القراءة: حمل على الشبيه، وإبدال صوتي، فقال: «قرأه الأئمة بإرسال الألف إلا ما قرأه ابن كثير بالهمز مكان الألف، وله في ذلك وجهان: أحدهما: أن العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز فتهمزه تشبيهًا به، كقولهم: حلأت السويق، وإنما أصله في قولهم: حلأت الإبل عن الحوض، إذا منعتها من الشرب. والآخر: أن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين، فأبدل ابن كثير من حروف المد واللين همزة تشبيهًا بذلك»[10].

ويرى الزمخشري (ت: 538هـ) أنه من قبيل الحمل على الشبيه فقال: «ووجهه أنه سمع: سؤقًا، فأجرى عليه الواحد»[11].

وضعفها بعضهم فـ»قال أبو علي: وهي ضعيفة، وكذلك يضعف الهمز في قراءة قنبل (يكشف عن

سأق)، فأما همز (السؤق) و(على سؤقه) فلغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة»[1].

وجعل الأزهري (ت: 370هـ) ذلك من قبيل الوهم فقال: «قال أبو منصور: لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همز (ساقيها)، وهو وَهْمٌ، فإيَّاك وهمزه، فإنه ليس من باب الهمز»[2].

وفرَّق أبو علي الفارسي بين هذه الألفاظ المهموزة، فاستبعد أن يكون للهمز وجه في الإفراد والتثنية -(ساق) و(ساقيها)-، وأما (على سؤقه) و (بالسّوق) فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلام العرب وإن لم يكن بالفاشي[3].

وقال النيسابوري (ت: 381هـ): «والصحيح المأخوذ به ترك الهمز في جميع الروايات»[4].

ونبه الباقولي (ت: 543هـ) هنا إلى فكرة طرد الباب على وتيرة واحدة عند المتكلم، فقال: «وقوله: (فَاسْتَوى عَلى سُؤقِهِ)، همز الواو لمجاورة الضمة، كما همزها إذا انضمت، ولهذا قرأ من قرأ: (كَشَفَتْ عَنْ سأقَيْها)، بالهمز، كما اعتاد الهمز في (السوق)»[5].

● **الموضع الخامس عشر: في قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾** [الجمعة: 6] حكى الكسائي أنَّ بعض الأعراب قرأ (فتمنؤُا الموت) بالهمزة مضمومة، وقد حُكِيَ في الشذوذ عن أبي عمرو همزه[6].

ومثلها في همز واو الجماعة: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ [التكاثر: 6] و ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: 186]، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237] ، و ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: 16 و 175][7].

تعليل القراءة:

الأصل في همز الواو التي هي للجماعة في المواضع سابقة الذكر أنه هروب من التقاء الساكنين، والساكنان هما الواو والحرف الذي بعده، واللغة المعروفة في التخلص من الساكنين في مثل هذه المواطن ضمُّ الواو، لذلك أنكر بعضهم الهمز فيها.

قال ابن خالويه: «ضموا الواو لالتقاء الساكنين، فقيل: (لترؤُن) و(لتبلؤُن)، و(ولا تنسؤُا الفضل بينكم)، و(اشترؤُا الضلالة)، و(فتمنوا الموت)، كل ذلك حركت الواو لسكونها وسكون ما بعدها، ولا يجوز همز هذه الواو إذ كانت حركتها عارضة لا لازمة.

وقد حُكِيَ في الشذوذ عن أبي عمرو همزه، وقد سمع الكسائي همزه، حدثنا ابن مجاهد عن السمري عن الفراء عن الكسائي، قال: سمعت بعضهم يقرأ: (اشترؤا الضلالة)»[8].

والحقيقة أنَّ الهمز وجه من وجوه التخلص من الساكنين في العربية، قال السيوطي: «وربما فُرَّ من التقائهما -أي: الساكنين- في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف»[9]. وعلى هذا تكون القراءة لها وجهها في العربية.

وفي البحر المحيط: «حكى الكسائي عن بعض الأعراب أنه قرأ بالهمزة مضمومة بدل الواو، وهذا كقراءة من قرأ: (تلؤون) بالهمز بدل الواو»[10].

---

(1) المحرر الوجيز، ابن عطية: 4/ 262. وينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 5/ 392، والبحر المحيط، أبو حيان: 8/ 244.

(2) معاني القراءات، الأزهري: 2/ 241.

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: 5/ 392.

(4) المبسوط في القراءات العشر، النيسابوري: 333.

(5) إعراب القرآن، الباقولي: 3/ 881.

(6) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 157، وإعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170، والبحر المحيط، أبو حيان: 10/ 173.

(7) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170.

(8) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170.

(9) همع الهوامع، السيوطي: 3/ 409-410.

(10) البحر المحيط، أبو حيان: 10/ 173.

● **الموضع السادس عشر: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾** [الجن: 1] قرأ ابن أبي عبلة والعَتكِيُّ عن أبي عمرو و أبو أناس جُؤَيَّة بن عائذ الأسدي: (وُحِيَ) ثلاثيًا[1]، وقرأ زيد بن علي والكسائيُّ في رواية وجُؤَيَّة بن عائذ في رواية: (قل أُحِيَ) بهمزة مضمومة لا واو بعدها. وأصله: (وُحِيَ)، من (وحى يحي)، فهَمَزُوا الواو[2].

تعليل القراءة:

تعلل الهمز في لفظ (أُحِيَ) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[الجن: 1] بأنه همزٌ للواو المضمومة ضمًّا لازمًا، وهو مرضيٌّ عند أهل العربية كما مرَّ تقريره، «وهو من القلب المطلق جوازه في كل واو مضمومة»[3].

وأصل (أُحِيَ): (وُحِيَ) مبني لما لم يُسمَّ فاعله، من (وحى يحي)، وهو بالواو مقروء به أيضًا، قال النحاس في تعليل همز الواو: «هذا على لغة من قال: وحى يحي... والأصل: (وُحِيَ إليَّ) فأبدل من الواو همزة مثل (أُقِّتَتْ)، (أنه): في موضع رفع اسم ما لم يسمّ فاعله»[4].

وقال ابن جني: «فلما انضمت الواو ضمًّا لازمًا هُمزت، على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: 11]. وقالوا في وجوه: أجوه، وفي ورقة: أرقة، وقالوا: أَجْنَة، يريدون: الوجنة... وتقول على هذا: أُحِيَ إليه، فهو موحي إليه، فتُرَدُّ الواو لزوال الضمة عنها. ومثله: أُعِدَ فهو موعود، وأُرِثَ المالُ فهو موروث. ولا يجوز مأعود، ولا مأروث؛ لزوال الضمة عن الواو»[5].

و(وَحَى) و(أَوْحَى) لغتان عند العرب، وهما بمعنى واحد[6]، وقال الفراء: (أَوْحَيْتُ) لغة أهل الحجاز، و(وَحَيْتُ) لغة أسد. والهمز في الثانية وارد لانضمامها، وعليه قُرئ: (قُلْ أُحِيَ إِلَيَّ) يريدُ: (وُحِيَ)[7].

وفي لسان العرب يقال: وَحَيْتُ إلى فلان أَحي إليه وَحْياً، وأَوْحَيْتُ إليه أُوحِي إِيحاءً، إِذا أَشرتُ إليه وأَوْمأْتُ، وأَما اللُّغة الفاشية في القرآن فبالأَلف، وأَما في غير القرآن فـ(وَحَيْتُ) إلى فلان مشهورة[8].

● **الموضع السابع عشر: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾** [المرسلات: 11] قرأ من العشرة أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب (وقتت) بواو، وقرأ الباقون ورويس عن يعقوب (أقتت) بهمزة مضمومة[9].

قال الداني: «تكتب ألفا لكونها ابتداء، وكذلك رسمت في الإمام وفي سائر المصاحف»[10].

تعليل القراءة:

علل ابن زنجلة همز الواو في لفظ (وقتت) بأنه رسم المصحف، يضاف لها العلة الصرفية التي عليها كلمة

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 163، والبحر المحيط، أبو حيان: 10/ 292.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 5/ 233، ومختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 163، وإعراب القرآن، النحاس: 5/ 31، والمحتسب، ابن جني: 2/ 331، والكشاف، الزمخشري: 4/ 622، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: 2/ 1243، والبحر المحيط، أبو حيان: 10/ 292، والدر المصون، السمين الحلبي: 10/ 479.

(3) الكشاف، الزمخشري: 4/ 622، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 19/ 1. واستدرك أبو حيان على هذا الإطلاق، وأنه ليس كما ذكر مطلقًا، بل في ذلك تفصيل، وذلك أن الواو المضمومة قد تكون أولا وحشوا وآخرا، ولكل منها أحكام، وفي بعضها خلاف وتفصيل. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 10/ 292.

(4) إعراب القرآن، النحاس: 5/ 31. وينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 2/ 1243.

(5) المحتسب، ابن جني: 2/ 331. وينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 5/ 233.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: 5/ 378.

(7) ينظر: فيه لغات القرآن، الفراء: 146.

(8) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 15/ 381.

(9) ينظر: السبعة، ابن مجاهد: 666، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري: 457، وجامع البيان، الداني: 4/ 1682، والنشر، ابن الجزري: 5/ 1958.

(10) جامع البيان، الداني: 4/ 1682.

الصرفيين قاطبة، بأنَّ ضمَّ الواو يُرَخِّص همزه، فقال: «قرأ الباقون (أقتت) بالألف، وحجتهم فِي ذلك خطّ المصاحف بالألف، فمن همز فإنَّه أبدل الهمزة من الواو لانضمام الواو، وكل واو انضمت وكانت ضمتها لازمة جاز أَن تبدل منها همزة، فتقول في وُجُوه: أجوه»[1].

وبيَّن الطبري أن ذلك الهمز فرار من استثقال الضمة على الواو، بعد أن أورد في اللفظ ثلاث قراءات[2] موضِّحًا أنها لغات معروفة مشهورة عن العرب ومؤدى المعنى فيها واحد، فقال: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن كل ذلك قراءات معروفات، ولغات مشهورات بمعنى واحد، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب، وإنما هو (فُعِّلَتْ) من الوقت، غير أن من العرب من يستثقل ضمة الواو، كما يستثقل كسرة الياء في أوّل الحرف فيهمزها فيقول: هذه أجوه حسان بالهمزة»[3].

والواو أصل في هذه الكلمة كما يقول الزمخشري: «قرئ: (أُقِّتَتْ)، و(وُقِّتَتْ)، بالتشديد والتخفيف فيهما. والأصل: الواو»[4]. وقال أبو حيان: «والواو في هذا كله أصل والهمزة بدل»[5].

ونسب أبو حيان القراءة بالواو من دون همز إلى قبائل سفلى مُضَر، مُبينًا أنَّ المعنى: جعل لها وقتًا منتظرًا فحان وجاء، أو بلغت ميقاتها الذي كانت تنتظره وهو يوم القيامة[6].

وذكر الزبيدي أن قوله تعالى: (أُقِّتَتْ) لغة مثل (وُجُوه وأُجُوه)، وإنما همزت؛ لأن الواو إذا كانت أول حرف وضُمَّتْ هُمِزَتْ. يقال: هذه أُجُوهٌ حِسَان، بالهمز؛ وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة، وقرئ (وإذا الرسل وُوقِتَتْ)[7] (فُوعِلَتْ) من المواقتة، وهي من الشواذ وهكذا قرأ جماعة»[8].

● **الموضع الثامن عشر: في قوله تعالى:** ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: 6 - 7] قرأ أبو عمرو والحسن وابن أبي إسحاق والأشهب (لتَرَؤُنَّ) و(لتَرَؤُنَّها) بالهمز[9].

تعليل القراءة:

ضمُّ الواو في (لتروُنَّ) و(لتَرَوُنَّها) ضمٌّ عارض لالتقاء الساكنين، لذلك فالقاعدة عند الصرفيين عدم الهمز، والواو التي يجوز همزها هي الواو المضمومة ضمًّا لازمًا، ولأجل ذلك نصَّ الزجاج (ت311هـ) على كراهة الهمز هنا واختار عدم الهمز في القراءة فقال: «والقراءة (لتروُن) بضم الواو غير مهموزة، فضمت الواو لسكونها وسكون النون، وقد همزها بعضهم (لَتَرؤن)، والنحويونْ يكرهون همزة الواو؛ لأنَّ ضمتها غير لازمة؛ لأنها حُرِّكت لالتقاء السَّاكنين، ويهمزون الواو التي ضمتها لازمة نحو (أَدْؤر) جمع دار، فيجوز (أدؤر) بالهمز و(أدوُر) بغير الهمز، وأنت مخير فيهما، فأمَّا (لَتَرونَّ) (ثم لَتَرَوُنَها) فلا يختار النحويون إلا

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة: 743.
(2) قال الطبري: «قرأته عامة قرّاء المدينة غير أبي جعفر، وعامة قرّاء الكوفة: (أُقِّتَتْ) بالألف وتشديد القاف، وقرأه بعض قرّاء البصرة بالواو وتشديد القاف (وُقِّتَتْ) وقرأه أبو جعفر (وُقِتَتْ) بالواو وتخفيف القاف». جامع البيان، الطبري: 24/ 130.
(3) جامع البيان، الطبري: 24/ 130.
(4) الكشاف، الزمخشري: 4/ 678.
(5) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 10/ 375.
(6) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 10/ 375.
(7) قرأ الحسن (وَوُقِتَتْ) بواوين الأولى مضمومة، والثانية ساكنة، ووزنه (فُوعِلَتْ) من الوقت مثل عوهدت. قال القرطبي: ولو قلبت الواو في هاتين القراءتين -(وَوُقِتَتْ) و(وُقِتَتْ- ألفا لجاز. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 19/ 158. والمحتسب، ابن جني: 2/ 345.
(8) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: 5/ 133-134.
(9) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 179، والمحتسب، ابن جني: 2/ 371، والكشاف، الزمخشري: 4/ 792، والمحرر الوجيز، ابن عطية: 5/ 519، والبحر المحيط، أبو حيان: 7/ 256، وإتحاف فضلاء البشر، البناء: 597.

ترك الهمزة، وقرئت: (لتُرَؤُنَّ الجحيم)، على ما لم يُسَمَّ فاعلُه»[1].

وقد علل أبو حيان الهمز في (لتَرَؤُنَّ) بدفع استثقال الضمة التي على الواو، مشيرًا إلى تمكن حركة الضم في هذا الموضع ومشابهتها للضم اللازم فقال: «وروي عن الحسن وأبي عمرو بخلاف عنهما أنهما همزا الواوين، استثقلوا الضمة على الواو فهمزوا كما همزوا في (وقتت)، وكان القياس ألا تهمز؛ لأنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين فلا يعتد بها. لكنها لما تمكنت من الكلمة بحيث لا تزول أشبهت الحركة الأصلية فهمزوا، وقد همزوا من الحركة العارضة ما يزول في الوقف نحو (اشتروا الضلالة)، فهمز هذه أولى»[2].

وجعل العكبري الهمز في هذه القراءة من قبيل همز المضموم، دون مراعاة لضابط الصرفيين في التفريق بين الضم الأصلي والعارض[3].

وقد وُصِف همز الواو هنا باللحن والخطأ والمستكره والضعيف والمرذول والشاذ[4]!

وجعل ابن جني ذلك من باب طرد الباب على وتيرة واحدة، مشيرًا إلى ضعفه فقال: «هذا على إجراء غير اللازم مجرى اللازم... غير أنه ضعيف مرذول. وذلك أن الحركة فيه لالتقاء الساكنين، وقد كررنا في كلامنا أن أعراض التقاء الساكنين غير محفول بها، هذا إذا كانا في كلمتين، إلا أن الساكنين هنا مما هو جار مجرى الكلمة الواحدة... وهذه الحركات -لما ذكرنا من كونها في كلمة واحدة- أقوى من حركات التقائهما في المنفصلين»[5].

وقال الزمخشري: «وقرئ: (لترؤن) بالهمز، وهي مستكرهة؛ فإن قلت: لم استكرهت والواو المضمومة قبلها همزة قياس مطرد؟ قلت: ذاك في الواو التي ضمتها لازمة، وهذه عارضة لالتقاء الساكنين»[6].

وممن نقل القول بضعف القراءة ابن خالويه الأصبهاني (ت: 603هـ)، ونسب الرأي للبصريين فقال: «(لترؤن) بالهمز، وهو جائز عند الكسائي، خطأ عند المازني والبصريين»[7]. وقال ابن عادل: «(لتَرؤُنَّ) بالهمز، وهو بدل شاذ»[8].

وردَّ السمين الحلبي[9] قول ابن خالويه وعدَّه جُرأة على القراءة فقال: «وتجرَّأ ابن خالويه على أبي عمرو فقال: هو لحنٌ عند أكثر النحويين»[10].

والحق أن ابن خالويه الأصبهاني (ت: 603هـ) نسب التخطئة للبصريين على وفق أصولهم؛ «لأنَّ كل حركة كانت غير لازمة لم يجز همزها، وإنما يجوز قلب الباب همزة إذا كانت الضمة والكسرة لازمتين»[11].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 5/ 358.
(2) البحر المحيط، أبو حيان: 10/ 537.
(3) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري: 2/ 739.
(4) ينظر: المحتسب، ابن جني: 2/ 371، والكشاف، الزمخشري: 4/ 792، و اللباب، ابن عادل: 14/ 251.
(5) المحتسب، ابن جني: 2/ 371.
(6) الكشاف، الزمخشري: 4/ 792.
(7) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: 542.
(8) اللباب، ابن عادل: 14/ 251.
(9) ولعلَّ السمين الحلبي أراد ابن خالويه الأصبهاني (ت: 603هـ) صاحب كتاب «إعراب القراءات السبع وعللها»؛ فهو الذي قال بخطأ القراءة عند النحويين. أما ابن خالويه (ت: 370هـ) صاحب «الحجة في القراءات السبع» فلم يَرِد عنه ذلك في هذا الموضع، وإنما ورد قوله: «ولا يجوز هز هذه الواو إذ كانت حركتها عارضة لا لازمة». وإن كان الحلبي قد أراد صاحب «الحجة» فمحمول على أنه قال ذلك في موضع آخر، في حديثه عن همز (اشروا الضلالة). ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: 170، ومختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: 10.
(10) الدر المصون، السمين الحلبي: 7/ 591. وينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 7/ 256.
(11) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: 542.

● **الموضع التاسع عشر: في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ﴾** [البلد: 20] وقوله: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: 8] قرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم في رواية والكسائي (موصدة) بغير همز في الموضعين، وقرأ أبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم وخلف (مؤصدة) في البلد والهُمزة بالهمز فيهما جميعًا، ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش، وذُكر عن يعقوب بالهمز وغير الهمز[1].

تعليل القراءة:

علَّل مكي القيسي قراءة الهمز والقراءة بالواو بأنَّ الفعل الذي جاء منه اسم المفعول جاء عن العرب على لغتين (آصد وأوصد)، «وحجة من همز، أنه جعله من اللغة التي يقولون فيها: آصدتُ الباب[2]، أي: أطبقته فهو (أفعلت)، وفاء الفعل فيه همزة ساكنة، أبدل منها ألف فثبتت همزة في اسم المفعول، وهو (مؤصدة) أي: مطبقة.

وحجة من قرأ بغير همز أنه يحتمل أن يكون جعله من اللغة التي يقولون فيها: أوصدتُ الباب، أي: أطبقته، ففاء الفعل في هذه اللغة واو، فلا يجوز همز اسم المفعول على هذا؛ إذ لا أصل له في الهمز»[3].

كما أنَّ مكي القيسي أورد احتمالًا ثالثًا يُخْرِج اللفظ عن كونه مهموز الواو، وذلك أنَّ اللفظ يحتمل أن يكون مهموزًا في الأصل، وقراءته بالواو هو من قبيل تخفيف الهمزة، فأبدل من الهمزة الواو؛ لانضمام ما قبلها على أصل تخفيف الهمزة الساكنة[4].

والأقرب أن يكون اللفظ بالواو من (أوصد) فهُمز، فقُرئ بالقراءتين، ويقوي ذلك إجماع القُرَّاء على الواو في قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: 18]، ولو كان من المهموز لقال: (بالأصيد)، وهو مقتضى الاشتقاق[5]. مع أنَّ الْوَصِيد: وهو الفِناء[6]. فيه لغتان أيضًا، الوصيد والأصيد، مثل: الإكاف والوكاف، ومثل: أرَّخت الكتاب وورخته، ووكدت الأمر وأكدّته[7]. وجمع (وصيد): وصائد ووُصُد[8].

وقال أبو علي الفارسي: «ويجوز فيمن همز أن يكون من الوصيد، وهمزه على قياس:

أحبّ المؤقدان إليّ مؤسى»[9].

وصحح النيسابوري (ت: 381هـ) ترك الهمز في القراءة فقال: «وذكر عن يعقوب بالهمز وغير الهمز. وقرأت بالوجهين. والصحيح عندي عنه ترك الهمز؛ لأنه ذكر عنه أنه من الوصيد. والله أعلم»[10].

قال ابن الجزري: «وقال أبو بكر بن عياش: إمامنا يهمز (مؤصدة) فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها، ومنهم من يغلظ اللفظ بها، وهو خطأ»[11].

---

(1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد: 686، والمبسوط، النيسابوريّ: 473-474، وجامع البيان، الداني: 4/ 1705، والنشر، ابن الجزري: 3/ 948، وإتحاف فضلاء البشر، البناء: 585.

(2) وهنا يكون اسم المفعول منه مهموزًا مثل: آمن مؤمن.

(3) الكشف، مكي القيسي: 2/ 475. وينظر: الحجة، الفارسي: 6/ 416.

(4) ينظر: الكشف، مكي القيسي: 2/ 475، ومفاتيح الغيب، الرازي: 31/ -171 172. وقال الفارسي: «مؤصدة كما تقول: مؤمنة، ثم تخفّف فتقلب واوا، كما تقول في تخفيف جؤنة وبؤس، ونؤي: جونة وبوس ونوي، فتقلبها في التخفيف واوا». الحجة، الفارسي: 6/ 416.

(5) ينظر: الكشف، مكي القيسي: 2/ 475، ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي: 2/ 843.

(6) وقد اختلف فيه، فقيل: الفناء، وقيل: الباب نفسه، وقيل: عتبة الباب. وقيل: الفناء بلغة مَذِحج. ينظر: غريب القرآن، ابن قتيبة: 264-265، وياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، غلام ثعلب: 319، واللغات في القرآن، السامري: 35.

(7) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 2/ 137.

(8) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: 1/ 397.

(9) الحجة، الفارسي: 6/ 417.

(10) المبسوط، النيسابوريّ: 474.

(11) التمهيد، ابن الجزري: 108.

الخاتمة

بعد حمد الله على فضله وكرمه وبعد تمام البحث وختامه أودُّ أن أُلَخِّص أبرز النتائج التي خَلُصَ إليه البحث:

أولاً: لصوت الواو صور نطقية متعددة، وتبعاً لهذا التنوع جاءت مجموعة من المصطلحات الصوتية الدالة عليه قديمًا وحديثًا، وقد وضَّح البحث هذه الصور وأشار إلى عدد من المصطلحات الدالة عليها.

ثانياً: ظاهرة همز الواو على غير الأصل من الظواهر اللغوية الصوتية، المقررة في كتب الصرف واللغة عمومًا بضوابطها وشروطها، وقد تعللت بها عدد من الشواهد اللغوية والقرآنية.

ثالثاً: من القواعد المطردة في همز الواو جواز همزه إذا جاء مضمومًا ضمًّا لازمًا ووقع أولًا في الكلمة، كما ويُهمز الواو المضموم في حشو الكلمة على ذات الشرط، ويلحق بذلك الساكن المسبوق بضم. ويجري الهمز على الواو المفتوح والمكسور من غير اطراد، حتى قالوا يُتوقف في همزه عند المسموع لا غير، ولا يقاس عليه.

رابعاً: لزوم همز الواو الأولى؛ إذا تصدرت الكلمةَ واوان، الثانية منهما مفتوحة، ولذلك شواهد متعددة في اللغة.

خامساً: التخفيف وتجنب الاستثقال وكراهة توالي الأمثال والتوهم هي الأسباب المباشرة التي ذكرها اللغويون في نشوء هذه الظاهرة، يُضاف لها الهمز للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى مجموع هذه الأسباب خُرِّج عدد من القراءات القرآنية الخاضعة لظاهرة الهمز.

سادساً: جاءت آثار هذه الظاهرة الصوتية في القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ، وقد رصد البحث تسعة عشر موضعًا بعد إلحاق الشبيه بشبيهه، هُمِزَ فيها الواو على غير الأصل، وقد تعللت بذات العلل التي ذكرها اللغويون من التخفيف وتجنب الاستثقال وكراهة توالي الأمثال والتخلص من الساكنين.

سابعاً: ورد عدد من القراءات القرآنية الشاذة على خلاف قواعد همز الواو المقررة عند اللغويين، كهمز الواو المضمومة ضَمًّا عارضًا، وقد وُصِفَ الهمز في هذه القراءات في بعض المواضع باللحن والخطأ والمستكره والضعيف والمرذول والشاذ.

ثامناً: جاء بعض هذه القراءات المهموزة غير منسوب لمن قرأ به، ومن القُرَّاء الذين نُسِبَتْ إليهم القراءة بظاهرة الهمز للواو على غير الأصل: أبو عمرو، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وعاصم، ويعقوب، من المتواتر، كما في لفظ: (التناؤش) و(السؤق) و(أقتت) و(مؤصدة).

وكذلك نُسبت لعلي بن أبي طالب ﷺ، وأُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، وزيد بن علي، وقتادة، والحسن، والأعمش، والأعرج، وعمر بن ميمون، وعمرو بن عبيد، وطلحة بن مُصَرِّف، وأبي حيوة النميري، وعروة الأعشى، ومجاهد، وعمر بن حدير، وسعيد بن جبير، وعيسى، وأبو المتوكّل، وأبو الجوزاء، وابن أبي عبلة، والعتكي، وأبي أناس جُؤَيَّة بن عائذ الأسدي، وابن أبي إسحاق والأشهب، من الشواذ.

تاسعاً: خُرِّجَتْ ظاهرةُ الهمز على غير الأصل بأنها لغة من لغات العرب، ووصفها بعضهم بالكثرة والشهرة، ونُسِبتْ لقبائل: هذيل، وبني أسد، وسفلى مُضَر، و النجديين عمومًا.

المصادر

1. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة (ت: 665هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البناء (ت: 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، 1427هـ - 2006م.
3. الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1408هـ.
4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998م.
5. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي (ت: 982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
6. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007م.
7. الأصول في النحو، ابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بنان - بيروت.
8. الأضداد، أبو بكر ابن الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1407هـ-1987م.
9. إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه الأصبهاني (ت: 603هـ)، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2006م.
10. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.
11. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.
12. إعراب القرآن، علي بن الحسين الباقولي (ت: 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1420هـ.
13. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت370هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، 1360هـ - 1941م.
14. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد البيضاوي (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
15. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق 6هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1987م.
16. البارع في اللغة، أبو علي القالي (ت: 356هـ)، تحقيق: هشام الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، 1975م.
17. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
18. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1996م و 1992م و 1973م.
19. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م.
20. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
21. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
22. تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن، أحمد بن يوسف أبو جعفر الأندلسي (ت: 779هـ)، كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1482هـ - 2007م.
23. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت: 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ- 1967م.
24. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م.
25. التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية، آمنة صالح الزعبي، دار الكتاب الثقافي، الأردن - إربد، 2005م.
26. التفسير البسيط، الواحدي (ت: 468هـ)، تحقيق: رسائل دكتوراه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1430هـ.
27. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن أحمد ناظر الجيش (ت: 778هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ.
28. التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري (ت: 833هـ)، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
29. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
30. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
31. جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
32. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله الدين القرطبي (ت: 671 هـ)، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية - الرياض، 1423 هـ - 2003م.
33. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
34. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، دار الغوثانى، دمشق، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
35. حجة القراءات، ابن زنجلة (ت403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
36. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت: 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، 1401هـ.

37. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993م.
38. حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ محمد الأرمي الهرري، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
39. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
40. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
41. دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
42. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: 1404هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2004م.
43. دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1427هـ - 2006م.
44. ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، 1995م.
45. ديوان أبي ذؤيب، تحقيق وتخريج: د. أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، الطبعة الأولى، 2014م.
46. ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1425هـ-2004م.
47. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ - 1986م.
48. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الطبعة الرابعة، 1422هـ - 2001م.
49. رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الرّازق بن رزق الله الرّسْعَني (ت: 661هـ)، تحقيق : أ.د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
50. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الآلوسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
51. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.
52. السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ .
53. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
54. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1394هـ - 1974م.
55. شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: 442هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن

سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1419هـ-1999م.
56. شرح المفصل، ابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001م.
57. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش (ت: 643هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الطبعة الثانية، 1988م.
58. شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي (ت 715هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي 1425 هـ- 2004م.
59. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: محب الدين النُّوَيْري (ت: 857هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
60. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.
61. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ - 1987م.
62. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، لبنان بيروت.
63. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
64. العنوان في القراءات السبع، المؤلف: إسماعيل بن خلف بن سعيد السرقسطي (ت: 455هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد و د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ.
65. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي.
66. غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ-1978م.
67. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.
68. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1427هـ - 2007م.
69. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984م.
70. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي الهذلي (ت: 465هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007م.
71. كتاب الألفاظ، ابن السكيت (ت: 244هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1998م.
72. كتاب فيه لغات القرآن، الفراء (ت: 207هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع،

1435هـ.
73. الكتاب، سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988م.
74. الكتابة العربية والسامية دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1981م.
75. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري (ت: 538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
76. كشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار، أبو العباس أحمد بن إسماعيل الكوروني (ت: 893هـ)، تحقيق: عبدالله بن حماد القرشي، جامعة طيبة، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2020م.
77. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، أبو الحسن الباقولي (ت543هـ)، د. تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1995م.
78. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2007م.
79. الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ (ت: 741هـ)، تحقيق: د.خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
80. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
81. لسان العرب، ابن منظور (ت: 711 هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
82. اللغات في القرآن، عبد الله بن الحسين السامري (ت: 386هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1365هـ - 1946م.
83. اللغة النبطية دراسة صوتية صرفية دلاليّة في ضوء الفصحى واللغات السامية، يحيى عبابنة، دار الشروق، عمّان - الأردن، الطبعة الأولى، 2002م.
84. ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1399هـ - 1979م.
85. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري (ت: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
86. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت: 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
87. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: 548هـ)، دار العلوم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2006م.
88. مجمل اللغة، أحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
89. مجموع أشعار الهذليين وهو ومشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرونسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

90. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
91. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.
92. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
93. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت: 370هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
94. المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1996م.
95. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417هـ ـ 1997م.
96. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
97. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405ه.
98. معاني القراءات، أبو منصور الأزهري (ت: 370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.
99. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
100. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1409هـ.
101. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
102. معجم ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت: 350هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ - 2003م.
103. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.
104. المغني في القراءات، محمد بن أبي نصر الدهان النَّوْزَاوَازِي (ق 6هـ)، تحقيق: د. محمود بن كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الطبعة الأولى، 1439هـ - 2018م.
105. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420هـ.
106. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى (ت: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق

بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
107. المقتضب، أبو العباس المبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
108. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.
109. المنصف شرح كتاب التصريف، ابن جني (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373هـ - 1954م.
110. الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت: 1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، 1405هـ.
111. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت: 833 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1435ه.
112. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي (ت: 1409هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
113. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
114. ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، غلام ثعلب (ت: 345هـ)، تحقيق: محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، السعودية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.